24/24
صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة

البرلمان يباشر أولى خطوات سن قانون تجريم الاستعمار

الأزمة تشتد بين فرنسا والجزائر

مسلسلات رمضان 2025 في تونس:

إبداع يلفت الأنظار أم جدل يسرق الأضواء؟

16

الجمعة 4 أفريل 2025 /عدد 704

ملف المهاجرين غير النظاميين

لابدّ من رؤية متزنة بعيدا عن حملات الفايسبوك «التضليلية»

تحت مجهر «24/24» :

الشباب ثروة تونس الدائمة:

سلاح الشّعب والدولة لبناء غدٍ أفضل

لتحسين النمو وانعاش الاقتصاد :

مساع حثيثة لدعم الصادرات التونسية

8

الاستعدادات بدأت

تجاوز إشكاليات التجميع شرط أساسي لإنجاح الموسم الفلاحي

6

النادي الصفاقسي :

الأزمة المالية تتفاقم .. اللاعبون يضربون و اللجنة الفنية تهدد بالانسحاب

22

الافتتاحية

صابر الحرشاني

ليكن كل يوم في حياتنا رمضان

بفرحة العيد، ودّعنا أعظم شهر في السنة، حيث رحل الشهر الكريم، لكن بقيت في الذاكرة مشاهد عديدة، وسلوكيات إيجابية نقشناها في عاداتنا اليومية طيلة ثلاثين يوما و تساؤلات تفرض نفسها حول اسباب عدم استمرار هذه العادات بعد انتهاء رمضان.

و ما إن يرسّخ هذا الشهر الفضيل فينا الكثير من العادات الايجابية و السلوكات الحسنة حتّى ينتهي بسرعة كما لو أنه لم يكن، تاركا فينا شوقا و توقا بأن يعيده الله علينا بموفور الصحّة في العام الموالي.

وعديدة هي الدروس و العبر التي تعلمناها من هذا الشـــهر المعظم و التي يمكن ان تشـــكل منهاج حياة جدّ ناجح للتطور و التقدم و تغيير الواقع طالما أن الله عز وجلّ قد اخبرنا في محكم تنزيله أنه لا يغير بما قوم الا أن يغيروا ما بأنفسهم.

ودونما شـــك تعودنا خلال الشهر الكريم على الصبر، وتعلمنا التحكم في رغباتنا، وأدركنا أن بإمكاننا تنظيم حياتنا وفق نظام صارم يحكمه الانضباط الذاتي، حيث التزمنا بمواقيت الطعام، وأعدنا النظر في اســـتهلاكنا، وخففنا من التبذير، وســـادت أجواء التضامن والتراحم بين الناس، لكن للاسف ما إن ينتهي رمضان حتى يعود كثيرون إلى فوضى العادات الاستهلاكية، وإلى إيقاع الحياة المتسارع الذي يفتقد للروحانية والتوازن.

ألســـنا نحن من ضبطنا أنفسنا على الاستيقاظ فجرا للسحور، فلماذا نجد صعوبة في الاستيقاظ المبكر بعد رمضان لإنجاز أعمالنا في وقتها؟ ألسنا نحن من تحملنا الجوع والعطش لساعات طوال، لماذا لا نتحمل بعض الضغط في حياتنا اليومية دون أن نغضب أو نتوتر؟ السنا نحن من تعودنا على مساعدة المحتاجين ومد يد العون للجيران والأقارب، فلماذا اذن تتراجع هذه الروح الاجتماعية فور انتهاء الشهر؟

لقد علمنا الشـــهر المعظم اذن أن الإرادة تصنع المستحيل، و أن الإنسان قادر على أن يتحكم في عاداته وسلوكياته متى أراد ذلك، فلماذا إذًا لا نستمر في الاستفادة مما تعلمناه؟ لماذا نسمح لأنفسنا بالتراجع؟

إن ما يجعل رمضان مختلفًا ليســـت ابعاده الروحية و الدينية فحسب، بل أيضا النظام الاجتماعي الذي يفرضه علينا حيث يبدو الجميع خاضعون الى إيقاع موحد، وحالة جماعية تنظمها قيم مشتركة، لكن فور انتهاء رمضان، يعود كل شخص إلى عاداته الفردية، ويغيب هذا الشعور الجمعي الذي يحفزنا على الالتزام.

ويبدو ان السر إذًا في الاســـتمرارية، فإذا اســـتطعنا أن نجعل من رمضان فرصة لإعادة برمجة أنفســـنا، فلا شيء يمنعنا من المحافظة على بعض السلوكيات التي اكتسبناها، فبدلا من أن يكون رمضان محطة مؤقتة للالتزام، يمكن أن يصبح نقطة انطلاق نحو نمط حياة أكثر اتزانًا، يقوم على الاعتدال في الاستهلاك، وعلى التكافل الاجتماعي، وعلى ضبط النفس.

إن اســـتحضار روح رمضان في بقية شـــهور الســـنة ليس مجرد فكرة نظرية، انما هو حاجة مجتمعية ملحّة، حيث نبدو بحاجة إلى أن تبقى القيم التي تعلمناها حاضرة في تصرفاتنا،و إلى أن نحافظ على عادات الصبر والتسامح والتعاون، و لو تأملنا دلالات هذا الشهر، لوجدنا فيه نموذجا لما يجب أن يكون عليه مجتمعنا في كل أيام السنة، مجتمع قائم على احترام الوقت، وعلىالاقتصاد في الموارد،وعلى روح العطاء، والتعايش السلمي بين أفراده.

ولّما كان شـــهر رمضان مدرســـة للصبر، فهو دربة على صبر اعظم على تقلبات الحياة، وعلى الظروف الصعبة، وعلى التعامل مع الآخرين بحكمة، فما أجدرنا بأن نواصل هذا الدرس في بقية العام.

و كذلك، رمضان شـــهر الرحمة، حيث تتجلى معاني التآزر والتكافل، فكم من محتاج وجد من يعينه، وكم من فقير شـــعر لأول مرة أنه ليس وحيدا في معركته مع الحياة حيث لا يجب ان تنتهي هذه الروح بانتهاء رمضان و انما نحن مطالبون بترسيخها لتصبح جزءا أصيلًا من ثقافتنا الاجتماعية.

ورمضان هو ضبط النفس، حيث يفرض عليها ان نتحكم في شـــهواتنا، و في انفعالاتنا، و في كلماتنا، وفي ذلك أســـلوب حياة يمثل فرصة للقطع مع العادات السلبية فور انتهاء الشهر.

والكرم والتضامن أيضا سمتان بارزتان في رمضان، حيث تكثر موائد الإفطار الجماعي، وتتضاعف التبرعات، وتنتشر ثقافة العطاء. لكن، لماذا يكون العطاء ظرفيا؟ و لماذا لا يتحول إلى عادة مســـتمرة، بحيث نمد يد العون للمحتاجين طيلة العام، وليس فقط في موســـم معين؟ إن المجتمعات لا تنهض إلا بروح التضامن، والفرق بين مجتمع متماسك وآخر مفكك يكمن في مدى استمرار هذه الروح بعد المواسم الدينية والاحتفالية.

ما أحوجنا اليوم إلى أن يكون كل يوم في حياتنا رمضان! ليس بالمعنى الطقوسي للصيام، بل بالمعنى القيمي والروحي والســـلوكي، و ما أحوجنا إلى أن يبقى رمضان في قلوبنا، و في أفعالنا، وفي طريقة تعاملنا مع أنفســـنا ومع غيرنا، لو اســـتطعنا أن نحمل معنا شيئًا من رمضان إلى بقية أيام السنة، لكنا أقدر على بناء مجتمع أكثر تماسكًا، وأخلاق أكثر ثباتًا، ونفوس أكثر سكينة.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

سفير مصر في ضيافة رئيس كونكت الدولية

حل مؤخرا سعادة سفير مصر بتونس السيد باسم حسن ضيفا على كونكت الدولية حيث كان في استقباله رئيس المنظمة السيد طارق الشريف ورئيس كونكت السيد أصلان برجب .

وكان الزيارة فرصة لبحث سبل تمتين العلاقات بين المستثمرين الخواص في البلدين وفرص التعاون الاقتصادي بين تونس ومصر، انطلاقا من العلاقات التاريخية القوية بينهما.

وتم الحديث حول كيفية تعزيز التجارة والاستثمارات الثنائية وتسهيل الوصول المشترك للشركات التونسية والمصرية الى الأسواق الإفريقية ووضع خطط مشتركة لتحسين الحلول اللوجستية والنقل، مع التركيز على إنشاء خط بحري مباشر بين البلدين لتيسير المبادلات التجارية وتعزيز تدفق المنتجات بين البلدين.

كما استفاض سعادة سفير مصر بتونس والسيدين طارق الشريف واصلان بالرجب في الحديث حول القطاعات الاستراتيجية وفرص التعاون الجديدة الممكنة بين الشركات في البلدين فيها خاصة في قطاعات تقنيات المعلومات والشركات الناشئة: وتطوير مراكز الابتكار والتكنولوجية وقطاع صناعة النسيج والملابس وسبل تعزيز التكامل الصناعي والتعاون التجاري كما تم الحديث حول قطاع صناعة السيارات بغاية تسريع الاستثمارات والشراكات بين مؤسسات البلدين في هذا القطاع لدمج سلاسل القيمة الإقليمية. وكان موضوع التحول الطاقي والاستثمار في الطاقات المتجددة وكيفية مواجهة التحديات المناخية من محاور النقاش المهمة في اللقاء اضافة الى قطاعات الصناعات الغذائية والزراعية لضمان الأمن الغذائي للبلدين الشقيقين والتكيف مع تغير المناخ.

كما نال قطاع تطوير البنية التحتية والبناء الاهتمام اللازم في المحادثات وتم الاتفاق على بعث مشاريع واسعة النطاق وشراكات بين القطاعين العام والخاص وتم الاتفاق على العمل المشترك في قطاع الصناعات الدوائية والصحة عبر تبادل الخبرات .

وبحكم تعويل اقتصاد البلدين على السياحة والصناعات الثقافية كاحد اعم روافد النمو فيهما تم الاتفاق على تعزيز التدفقات السياحية وتثمين التراث المشترك.

ولان كونكت الدولية تتمتع باشعاع كبير في القارة الافريقية تم التباحث حول كيفية الاعتماد عليها بين البلدين لدعم وصول مؤسسات القطاع الخاص التونسية والمصرية الى القارة الأفريقية وقد التزمت كونكت الدولية بتيسير التعاون بين البلدين في هذاالمجال وتشجيع الشراكة الاقتصادية المستدامة.

كما تم الاتفاق على تنشيط مجلس الأعمال التونسي المصري وتعزيز تبادل الوفود والبعثات التجارية لتسريع إنجاز المشاريع وتكثيف فرص الاستثمار بين البلدين الشقيقين.

تمتد من ماي الى اكتوبر القادمين

خطة جهوية للتوقي من حرائق الغابات بولاية نابل

سماح باشا

أفاد رئيس دائرة الغابات التابعة للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل، محمد الهادي السليماني في تصريح لمراسلة «24/24» بنابل بأنه تم إعداد خطة جهوية للتوقي من حرائق الغابات خلال الفترة الممتدة من غرة ماي وإلى 31 أكتوبر 2025 تضمنت برمجة حصص استمرار، وتوزيع المعدات والإمكانيات البشرية قصد التوقي والتدخل السريع في حالة نشوب حريق.وأضاف السليماني أنه تم مؤخرا تنظيم جلسة عمل في هذا الإطار جمعت مصالح الولاية والحماية المدنية بهدف ضمان مستلزمات التدخل الناجع والسريع للتقليص من الأضرار الناجمة عن الحرائق بصفة عامة والحرائق الغابية بصفة خاصة.وأشار في هذا السياق إلى أنه تم خلال الصائفة الفارطة تسجيل 52 حريقا أتت على حوالي 151 هكتارا موزّعة إلى 120 هكتارا من الغابات وحوالي 33 هكتارا من الأراضي الفلاحية، مؤكدا أهمية القطاع الغابي بولاية نابل، حيث تمسح الغابات بالجهة حوالي 61 ألف هكتارا 80 بالمائة منها غابات دولية و20 بالمائة غابات خاصة.

وبيّن أن الغطاء الغابي بالجهة يساهم في توفير أيام عمل لليد العاملة الظرفية والقارة، ومخزون من الخشب ونباتات متنوعة منها 30 طنّا من الصنوبر الحلبي سنويا، مبرزا أن الغابات الدولية بالجهة تتوزع على 80 بالمائة من الغابات الطبيعية في حين ترتكز الغابات الاصطناعية التي تشكل 20 بالمائة من الغابات بمعتمديات شمال الولاية (الهوارية وحمام الغزاز وتاكلسة) وتهدف إلى تثبيت الكثبان الرملية وحماية المدن من زحف الرمال.

وأبرز، في سياق متصل، أن إدارة الغابات تواصل بالتنسيق مع جمعية الصيادين العمل على التصدي لظاهرة الصيد العشوائي باعتبار أن موسم الصيد البري، الذي انطلق 13 أكتوبر الفارط ويختتم في 21 سبتمبر القادم، تتخلله فترة راحة «تعشيش» من 16 مارس إلى 27 جويلية.

ولفت السليماني إلى أنّه تم خلال الأسبوع الفارط تسجيل عملية صيد عشوائي دون ترخيص باستعمال سلاح غير مرخص فيه، أسفرت عن صيد عدد من طيور الكروان واليمام، وقد تم التفطّن لها وحجز السلاح وتحرير مخالفة في الغرض.

بتنظيم من كونكت الدولية

انعقاد المنتدى الاقتصادي التونسي السويدي في ستوكهولم

في اطار الزيارة التي يؤديها وزير الشؤون الخارجية والتونسيين بالخارج السيد محمد علي النفطي مرفوقا بوفد وزاري واقتصادي كبير الى السويد خلال يومي 1و2 أفريل 2025، بدعوة من نظيرته السويدية ماريا مالمر ستينرغارد قام الوزير بالإشراف على أشغال المنتدى الاقتصادي التونسي السويدي، بمشاركة وفد من رجال الأعمال التونسيين المُنتمين إلى كونكت الدولية بغاية تعزيز علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين تونس والسويد وتطوير الشراكة الاقتصادية من خلال التوظيف الأمثل للفرص المُتاحة في عدّة مجالات واعدة.

ياتي انعقاد المنتدى الاقتصادي التونسي السويدي من 2 افريل 2025 الى يوم 4 من نفس الشهر بعد نجاح المنتدى الاقتصادي التونسي ودول شمال اوروبا في تونس في نوفمبر 2024، وتنظمه كونكت الدولية بالشراكة مع سفارة تونس في السويد والدنمارك، وسفارة السويد في تونس ومنظمة Business Switzerland، وكونكت السويد وغرفة التجارة التونسية السويدية، ليشكل اجتماعا اقتصاديا من الاهمية بمكان احتضنه مقر وزارة الخارجية السويدية

هذا المنتدى شكل مناسبة مهمة لتحديد فرص عمل جديدة من خلال اجتماعات الشركات التونسية والسويدية في مجالات النسيج والنقل والصناعة الزراعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من القطاعات الاستراتيجية ومكن من تبادل الاراء مع صناع القرار والخبراء لاستكشاف أوجه التعاون وفرص الاستثمار المشتركة اضافة الى بناء شراكات استراتيجية والوصول إلى سوق ذات إمكانات عالية.

كما تم تنظيم زيارات للشركات السويدية المبتكرة وارساء اليات تواصل بين المستثمرين التونسيين ونظرائهم السويديين كما تم تنظيم لقاءات تذوق للمنتجات التونسية، لتسليط الضوء على تميزها وثرائها .

أزمة قطاع الدواجن في صفاقس

صعوبات امام المربين و شركات العلف في قفص الاتهام

متابعة : محمد هارون

شـــهدت أســـعار اللحوم الحمراء ارتفاعـــا مهولا خلال شـــهر رمضان حيث بلغ ســـعر الكيلوغـــرام الواحد 56 دينـــارا في بعض الأوقات، مما دفع بالمســـتهلك للتّوجه للحوم البيضاء. لكنّـــه فوجئ بارتفاع أســـعارها مما جعله مضطرا لاقتنائها في هذا الشهر الكريـــم، خاصـــة و أن مكانة ولاية صفاقس في إنتاج اللحوم البيضاء قد تراجعت، بعد أن شهد قطاع الدواجن أزمة حـــادة في التـــزود بالعلف، مما انعكس سلبيا على شركات « المفارخ « و مؤسسات تربية الدواجن.

شركات العلف تتحكم في كلفة إنتاج الدواجن

قطاع تربيـــة الدواجن في صفاقس يخضع إلى تداخل عدة عناصر في عملية الإنتاج و هي التي تحدّد كلفة الإنتاج و أسعار بيع اللحوم البيضاء للمستهلك و تحديد الأرباح للمربين. الحلقة الأولى في إنتاج اللحـــوم البيضاء هم أصحاب شركات تربية الدواجن الذين يتزودون من أصحاب « المفارخ « بكميات معينة على امتداد الســـنة . و يقوم أصحاب شركات الدواجـــن بالتـــزود بالعلف المركب من مختلف الشركات المعنية.

هذه الأطراف الثلاث تتحكم بشكل أســـاسي في كلفـــة الإنتـــاج، و يبقى الربـــح مرتبطا بحاجيات الأســـواق الإســـتهلاكية داخل الولايـــة و بقية أجزاء الوطن. ذلـــك أنّ تكلفة الأعلاف 70% مـــن كلفـــة الإنتـــاج في قطاع الدواجن، ما يجعل التحكم في أسعارها المحدد الرئيـــسي لتحديد هامش الربح لـــدى المربن والمربيـــات. منذ النصف الثاني من ســـنة 2018 أصبح التزود بالأعلاف كابوســـا لدى المربين بعد أن عرفت أســـعارها ارتفاعـــا مفاجئا. و اعتـــبرت الـــشركات المنتجة للعلف هذا الغلاء إلى ارتفاع الأســـعار العالمية للمـــواد الأولية الأساســـية لصناعة أعلاف الدواجن، فيما ترى نقابة مربي الدواجن أن الشركات الكبرى تضاعف نســـبة أرباحها لإزاحتهم من السوق والاستئثار بالقطاع.

أصحـــاب شركات العلـــف الكبرى تحقق أرباحا طائلة من نشـــاطها و يسعى هؤلاء في الوقت ذاته إلى محاولة الســـيطرة على تربيـــة الدواجن لمزيد تحقيـــق الأرباح والتحكم في أســـعار اللحـــوم البيضاء. و هو مـــا يعني أنّ أصحاب شركات العلف يســـعون إلى الســـيطرة على كامل مراحـــل إنتاج الدواجـــن من توفير العلـــف و تحديد أســـعار « الفلّوس « و تربيته و بيعه في الســـوق . ليســـتأثر رجال الأعمال المســـتثمرين بكامل الأرباح سواء في العلف أو في اللحوم البيضاء.

الاحتكار وراء ارتفاع أسعار العلف

ففـــي الوقـــت الحـــالي تســـيطر المجموعـــات الصناعيـــة الضخمـــة «بولينا» و»آلكـــو» (الوردة البيضاء) و»آلفا» على صناعة الأعلاف وتسويقها وهي ذاتها المجموعات الثلاث الرائدة في إنتاج البيض واللحـــوم البيضاء. تعد هذه الشركات إلى حدود فيفري 2021 المزود الوحيـــد للفلاحين بالمواد الأولية الأساسية أي الذرة و» فيتورة الصوجا « . وتشتري المجموعات الثلاث بدورها فيتـــورة الصوجا مـــن شركة حبوب قرطاج المزود المحلي الوحيد لهذه المادة. إذ أنّ كل الاستهلاك المحلي من « فيتورة « الصوجا يتم شراؤه من شركة قرطاج للحبوب التي تستورد حبوب الصوجا، فبعد أن يســـتخرج منها الزيت تبقى فيتورة الصوجا لاستعمالها في صناعة الأعلاف. و بعد أن أصبحت هذه المادة تصنـــع في تونس، فرضـــت الشركات الكبرى على شركة حبوب قرطاج البيع لهـــا حصريا مما خلـــق وفاقا أصبح يتحكم في سعر العلف المركب .

غير أن بعض أصحاب شركات العلف يرفضون هـــذه الإتهامات باعتبار أنّه وإلى حـــدود ســـنة 1996 كان ديوان الحبوب المســـتورد والمـــوزع الوحيد والرســـمي لفيتورة الصوجا والذرة في السوق التونسية. و انسحبت الدولة من هذا القطاع وأعدت كراس شروط لمن يريد استيراد الذرة وفيتورة الصوجا». و هوما يعني أن الدولة ارتكبت حينها خطأ جســـيما يتمثل في منح الفرصة للشركات الثـــلاث الكـــبرى للهيمنة على المجال. و تحـــوّل «الثلاثة الكبار» في أواخر التســـعينات إلى المستوردين الحصريين لفيتـــورة الصوجا والذرة، يوزعون على البـــلاد بأكملها مع أخذ احتياجاتهم الخاصة التي تمثل 70% من السوق التونسية. مع بداية القرن 21 ، تحولت شركة قرطاج للحبوب إلى المزود الوحيد لفيتورة الصوجا في البلاد ، فيما تحولت شركات الأعلاف المركبة إلى وســـيط بين شركة حبوب قرطاج والمربين في ما يتعلق بفيتورة الصوجا والمزود الحصري للذرة المســـتوردة. و يعتبر السبب الرئيسي في معاناة المربين إلى ما وقع في جـــوان 2018 حين بدأت الأسعار حينها في الصعود ليرتفع سعر الطن في أقل من 6 أشهر من 900 دينار إلى أكثر من 1300 دينار. حينها عمدت الشركات إلى مضاعفة هامش أرباحها.

إفلاس مربيي الدواجن

ارتفع منســـوب الاحتقان واليأس بين مســـؤولي نقابة مربي الدواجن ، بســـبب تواصل ارتفاع أسعار الأعلاف منذ ســـنوات وفي حين أفلس عدد كبير منهم و أغلقت مداجنهم مقابل تزايد أربـــاح شركات الأعلاف. و حســـب المختصـــين في قطاع تربيـــة الدواجن ، يتحمّـــل الاتحاد الوطنـــي للفلاحة والصيـــد البحري والجامعـــة العامة لمربيي الدواجن مســـؤولية ما يحدث في القطـــاع. و حســـب الإحصائيات، فإنّ قطاع الدواجـــن مفلس بالأرقام، في المقابـــل نجد المجموعـــات الكبرى تراكم الأرباح والأمـــوال والبقية – أي الفلاحـــين الصغار- يســـيرون نحو الهاويـــة. ويطالب مربـــو الدواجن بتدخل الدولة لدعـــم الأعلاف وتوفير مخـــزون اســـتراتيجي عنـــد وفرة الإنتاج. باعتبار أن اســـتقالة الدولة من قطاع بيع الأعـــلاف قاد إلى تحكم الخواص بالأســـعار، و يقترح البعض أن تبيـــع الدولة – في هذه الأزمة اليوم – للفلاحين بسعر التكلفة دون البحث عن أرباح كخدمـــة عمومية لضمان توازن الأسعار والحفاظ على الفلاحين.

قطاع الدواجن اليـــوم يعيش أزمة هيكلية وليســـت ظرفية ســـتنتهي باندثار الفلاح الصغير وبقاء الشركات الكبرى التي هيمنت على كافة حلقات الإنتاج مـــن بيع الأعـــلاف إلى تربية الدواجن وصولا إلى المذابح. لقد عرفت أعداد المربين في قطاع الدواجن تراجعا حادا خلال الســـنوات الثلاث الماضية، لقد اســـتطاعت الـــشركات الكبرى أن تهيمـــن على قطـــاع الدواجن أمام ســـكوت إتحاد الفلاحين في اجتماعات لجنة الأعلاف التابعة لوزارة الفلاحة. ويصـــف البعض ما يحـــدث بالإجرام في حق المربين. لقـــد عمدت الشركات الثلاث الكـــبرى المهيمنة على العلف إلى إغراق الســـوق بالمنتجات من الفراخ المعدة للتسمين ومعدات تربية الدواجن وتقديم تسهيلات مسمومة إلى المربين لرفع الطلب على الأعلاف التي تسيطر على مســـالك إنتاجها وتوزيعها مما تســـبب في ارتفاع مديونية الفلاحين لشركات الأعلاف . و تبعا لذلك تمكنت الشركات الكبرى من التهام الفلاحين الصغار بابتلاع وحدات الإنتاج الخاصة بهـــم ليتراجع عـــدد منتجـــي لحوم الدجـــاج إلى بضع مئات في الســـنوات الثلاث الماضيـــة وتراجع عدد منتجي البيض مـــن 600 إلى 100 منتج فقط. كما أصبح إنتاج لحـــم الديك الرومي حكرا على الشركات الثلاث الكبرى وهو مـــا يفسر الارتفاع المُشـــط في شرائح لحم الديك الرومـــي. و يؤكد من بقي من مربي الدواجـــن اليوم، أن أزمتهم لا يمكن معالجتهـــا بحلول صورية، وإنمـــا هم بحاجـــة إلى تغيير يبدأ من حلقة الإنتاج الأولى التي يعتبرون أنهم نواتها. حيث تطالب النقابات المهنية بالاعتراف بتكلفة الإنتاج في احتساب سعر البيع النهائي، إضافة إلى تحرير الأعلاف من ســـلطة الشركات الكبرى التي قضت على المنافسة بتزعم جميع حلقات إنتاج اللحوم البيضاء وصارت تتحكم في أســـعار البيع والشراء فيها. لقد تســـبب إرتفاع اللحـــوم الحمراء في الســـنوات الأخـــيرة في تغيير وجهة التونسي إلى اللحوم البيضاء الأقل سعرا بكثير، حتى أنهـــا أصبحت في عادات التونسي الغذائيـــة , فالدجاج والديك الرومي بات الأكثر حضورا على موائد التونسي مما جعل الإنتاج تضاعف عدة مرات. وأمام هذا الإقبال تداخل القطاع وتوجهت إليه أنظـــار رجال الأعمال، كما ســـجل من خلال ذلـــك التهافت عليه من المستهلك إرتفاعا في الأسعار، وقد عرف القطـــاع حالة من الفوضى وتكاثرت مشاكله وتعددت الصعوبات أمام الفلاح. و يتفق مربو الدواجن أن من مصلحة شركات العلف و أصحاب المفارخ المحافظـــة على شركات تربية الدواجن ، لأنّها تمثل وســـيط بينها و بين المستهلكين . و من الخطأ أن يعمد أصحـــاب شركات العلـــف الكبرى إلى الهيمنة على كامل مراحل إنتاج اللحوم البيضاء، لأنّه ســـيضطرون إلى تحمّل جميع الخســـائر التي يمكن أن يقع فيها قطاع تربية الدواجن. و في خضمّ هذه المعـــارك الطاحنة بـــين مختلف الأطراف داخـــل قطاع تربية الدواجن، يأمـــل المواطن التونـــسي أن تنخفض أســـعار اللحوم البيضـــاء لأنّها الملاذ الوحيد للطبقات الشـــعبية و الفقيرة و المتوســـطة التي تزيد نسبتهم عن 90 بالمائة من مجموع ســـكان البلاد التونسية.

إحياء التراث المهجور في زغوان:

من عبء كبير إلى فرصة للتنمية

محمد الدريدي

تحتفظ مدينة زغوان العتيقة بالعديد من المباني القديمة التي تحمل قصصًا غنية وأهمية تاريخية كبيرة، لكنها تعاني من الإهمال والتهميش. في وسط المدينة، يظهر منزل قديم بطراز فرنسي ومقر مركز الشرطة القديم كأمثلة بارزة للعقارات المهجورة.

هذه المباني ليست الوحيدة؛ فالقائمة تطول لتشمل مقر إقامة المراقب المدني خلف معتمدية زغوان، الكنيسة القديمة، مقر منطقة الشرطة السابق بجانب السوق المركزي، ومقر البلدية القديم في السوق القديمة، بالإضافة إلى العديد من المباني الأخرى.

القيمة التاريخية والموقع الاستراتيجي

رغم القيمة التاريخية والموقع الاستراتيجي لهذه العقارات، إلا أنها تظل مهملة وغير مستغلة. وهنا يبرز السؤال: لماذا لا يتم استغلال هذه الفضاءات لخدمة المصلحة العامة؟ في وقت تعاني فيه الجمعيات المحلية في زغوان من غياب مقرات خاصة بها، يمكن لهذه العقارات أن تكون حلاً عمليًا لتحسين ظروف العمل المدني وتعزيز النشاط المجتمعي.

ويعود استمرار هذا الوضع إلى عدة أسباب رئيسية، أهمها غياب الإرادة السياسية وضعف التخطيط الاستراتيجي. بدلاً من أن تبقى هذه العقارات عبئًا على المدينة بصورتها الحالية، يمكن تحويلها إلى مراكز حيوية تخدم الجمعيات وتساهم في إحياء المدينة العتيقة وتحسين جودة الحياة فيها.

دعوة للتحرك و الحلول المقترحة

ما تحتاجه زغوان اليوم هو مبادرة جادة لحل مشكلة العقارات المهجورة، تبدأ بحصر هذه الممتلكات ومعالجة وضعها القانوني، ثم إشراك المجتمع المدني في تحديد أولويات استغلالها. هذا الحل لا يتطلب موارد ضخمة، بل يتطلب إرادة صادقة ورؤية تخدم المصلحة العامة.

إن إعادة تأهيل العقارات المهجورة

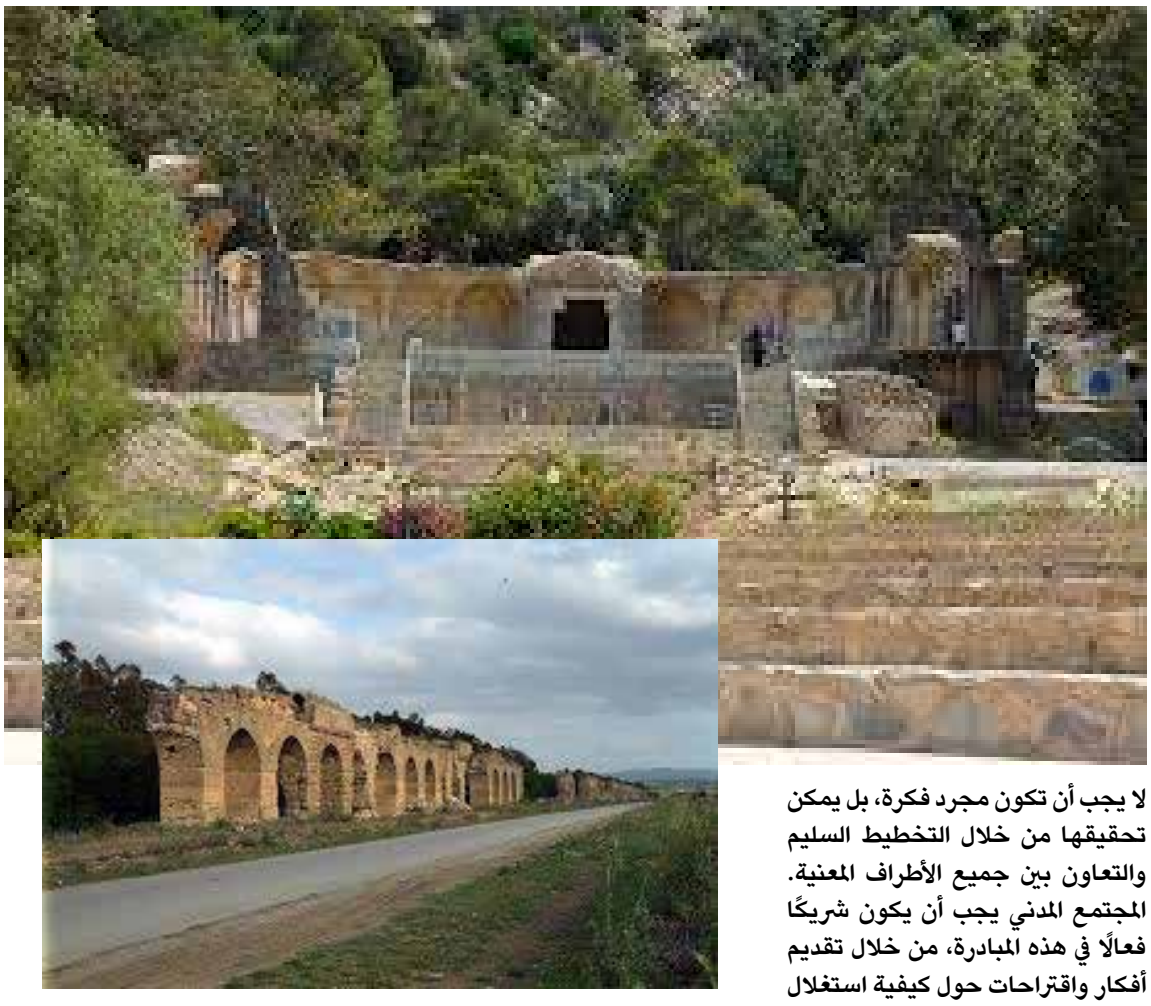

لا يجب أن تكون مجرد فكرة، بل يمكن تحقيقها من خلال التخطيط السليم والتعاون بين جميع الأطراف المعنية. المجتمع المدني يجب أن يكون شريكًا فعالًا في هذه المبادرة، من خلال تقديم أفكار واقتراحات حول كيفية استغلال هذه العقارات بأفضل طريقة ممكنة. يمكن تحويل هذه المباني إلى مراكز ثقافية، تعليمية، أو حتى تجارية، مما سيساهم في إحياء المدينة وجذب الاستثمارات.

و يمكن استغلال المباني المهجورة لتحويلها إلى مراكز ثقافية وفنية، تستضيف معارض وورش عمل للفنانين المحليين والدوليين. هذا النوع من المشاريع يمكن أن يجذب السياحة الثقافية ويضيف بعدًا جديدًا للحياة في زغوان. المراكز الثقافية يمكن أن تكون مكانًا لتبادل الأفكار وتعزيز التواصل بين مختلف فئات المجتمع، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر تماسكًا وتنوعًا.

دراسات ونماذج ناجحة

في العديد من المدن حول العالم، تم تحويل المباني المهجورة إلى فضاءات حيوية من خلال مشاريع مجتمعية ناجحة. على سبيل المثال، في مدينة برشلونة الإسبانية، تم تحويل العديد من المصانع القديمة إلى مراكز ثقافية وفنية تستقطب الزوار وتساهم في الاقتصاد المحلي. كما شهدت مدينة تورينو الإيطالية تحويل مجموعة من المباني المهجورة إلى حاضنات للشركات الناشئة والمشاريع الاجتماعية، مما ساهم في إعادة إحياء المناطق القديمة في المدينة.

إن تحويل المباني المهجورة إلى مراكز ناشطة يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد المحلي. هذا النوع من المشاريع يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة للشباب ويحفز الابتكار وريادة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمشاريع التجارية والاجتماعية أن تجذب الاستثمارات من خارج المدينة، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام.

حان الوقت للسلطات المحلية في زغوان أن تستجيب لتطلعات الأهالي وأن تجعل من هذه البنايات المهجورة فرصة للتنمية بدل أن تبقى شاهدة على الإهمال. إعادة الحياة لهذه المباني هو استثمار في تراث المدينة ومستقبلها. إن تحويل هذه العقارات إلى فضاءات تخدم المجتمع ستعود بفوائد عديدة على المدينة وسكانها، وستحول الإهمال إلى فرصة جديدة للإبداع والنمو.

ولتحقيق هذه الرؤية، يمكن تقديم بعض التوصيات والمقترحات العملية التي قدمها لنا مجموعة من الخبراء والناشطين و التي تتمثل في إجراء مسح شامل لجميع المباني المهجورة في المدينة وتوثيق حالتها مع حل القضايا القانونية المتعلقة بملكية هذه العقارات لضمان إمكانية استخدامها، عقد ورش عمل وجلسات استماع مع المجتمع المدني لتحديد الأولويات والأفكار لاستغلال هذه العقارات و البحث عن مصادر تمويل، سواء من الجهات الحكومية أو القطاع الخاص، لدعم مشاريع إعادة تأهيل هذه المباني و إطلاق حملات توعية وترويجية للمشاريع المحتملة لإشراك أكبر عدد ممكن من الفاعلين المجتمعيين والمستثمرين.

و يمكن استخدام بعض المباني المهجورة كمراكز تدريب وتعليم لتطوير مهارات الشباب وتأهيلهم لسوق العمل. توفير ورش عمل تدريبية وبرامج تعليمية يمكن أن يساهم في تحسين فرص العمل والحد من البطالة في المدينة.

الرؤية المستقبلية و التعاون مع المجتمع المدني

يجب أن تكون إعادة تأهيل العقارات المهجورة في زغوان جزءًا من استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة. هذه المباني ليست مجرد هياكل خرسانية، بل هي جزء من ذاكرة المدينة وتراثها الثقافي، واستثمارها بشكل صحيح سيعزز من هوية المدينة ويجعلها مكانًا أفضل للعيش والعمل.

إن إعادة تأهيل العقارات المهجورة يتطلب تعاونًا جماعيًا من جميع الجهات المعنية، بدءًا من السلطات المحلية والمجتمع المدني وصولاً إلى المواطنين العاديين. كل فرد في المجتمع له دور في بناء مستقبل مشرق لزغوان، سواء من خلال تقديم الأفكار، المشاركة في المشاريع، أو دعم المبادرات المجتمعية.

فالاهتمام بالتفاصيل الصغيرة والتخطيط الدقيق سيساهم في تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس. تحويل المباني المهجورة إلى مراكز حيوية ليس فقط حلاً لمشكلة الإهمال، بل هو فرصة لخلق بيئة مستدامة ونشطة تجذب الاستثمارات وتحسن جودة الحياة للجميع.

بتحقيق هذه الأهداف، يمكن لزغوان أن تصبح نموذجًا يحتذى به في مجال استثمار التراث العمراني لأغراض تنموية. إحياء المدينة يتطلب جهودًا مشتركة ورؤية بعيدة المدى، ولكن النتائج ستكون بلا شك تستحق العناء. تحويل الإهمال إلى فرصة هو السبيل لبناء مستقبل أفضل لجميع سكان زغوان.

إن تحويل المباني المهجورة إلى مراكز ناشطة وحيوية هو مشروع يحقق فوائد متعددة على مستوى المجتمع والاقتصاد المحلي. يتطلب النجاح في هذه المهمة تعاونًا مشتركًا بين جميع الأطراف المعنية وتوجيه الجهود نحو تحقيق رؤية مستدامة تخدم الجميع. بإرادة صادقة وتخطيط سليم، يمكن تحويل زغوان إلى مدينة مزدهرة تحتضن تراثها وتستفيد منه في بناء مستقبل مشرق.

الاستعدادات بدأت

تجاوز إشكاليات التجميع شرط أساسي لإنجاح الموسم الفلاحي

صابر الحرشاني

بدأت الحكومة مؤخرا الاستعدادات لموسم الحصاد الذي سينطلق بعد نحو 3 أشهر، وذلك بهدف تذليل الصعوبات المرتبطة بتجميع الحبوب وتخزينها، والتي تستوجب إجراءات استباقية لتفادي الإشكالات المعتادة.

وبالاقتراب من موسم الحصاد، تتفاقم الهواجس من تكرار اخطاء سابقة فيما يتعلق بجمع محصول الحبوب للموسم الحالي وتخزينه، والذي يُتوقع أن يكون استثنائيا رغم موجة الجفاف المستمرة منذ سنوات، خاصة وأن بلادنا في أمسّ الحاجة إلى تعزيز سلسلة الإنتاج في ظل تفاقم القلق من عدم جدوى الخطط الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي.

ويعد تجاوز معضلات التخزين والنقل وتمويل المجمّعين من أهم العوامل لضمان موسم ناجح، في ظل تطلعات لتحقيق الأمن الغذائي وتقليص التوريد على المدى البعيد.

التحديات في التجميع

ويمثل قطاع الحبوب أحد الأعمدة الأساسية للسيادة الغذائية، لكن تجميع المحصول ظلّ لسنوات يعاني من مشاكل متكررة تتراوح بين محدودية طاقات التخزين، وصعوبة النقل، اضافة إلى تأخر صرف مستحقات الفلاحين، وقد أدّت كل هذه المشاكل في مواسم سابقة إلى تكدّس المحاصيل وتلف بعضها، مما أضرّ بالمردودية وأجبر الدولة على اللجوء إلى التوريد في ظل استمرار سنوات الجفاف.

وخلال السنة الماضية تحصلت بلادنا على قرض من البنك الدولي في حدود 300 مليون دينار يتعلق ببرنامج دعم التدخل العاجل من اجل دعم الامن الغذائي الذي يستمر تنفيذه الى موفى سنة 2026 والذي صادق عليه مجلس نواب الشعب في ماي الماضي.

وتطرح مسألة ضعف البنية التحتية للتخزين إشكالًا مزمنًا، حيث تبقى قدرة التخزين الوطنية محدودة مقارنة بإنتاج مواسم الوفرة، وعلى الرغم من الإعلان عن طاقات تخزين إضافية هذا العام، إلا أن التحدي الأساسي يظل في حسن توظيفها وضمان سلامة الحبوب داخل المراكز.

اجراءات حكومية

وانعقد مؤخرا مجلسا وزاريا مضيقا بإشراف رئيس الحكومة كمال المدوري لتحديد الخطوط العريضة لاستراتيجية التجميع، واضعا جملة من الإجراءات الرامية إلى تجاوز العقبات اللوجستية والإدارية، وقد تم إقرار خطة تتضمن ضبط القائمة النهائية للمجمعين، وإسناد التسبيقات المالية لهم، بالإضافة إلى رقمنة بعض مراحل التجميع لضمان الشفافية والنجاعة.

ومن بين الإجراءات المهمة برزت مسألة إعادة هيكلة الديوان الوطني للحبوب، وهي خطوة طال انتظارها، حيث يعاني الديوان من تعقيدات بيروقراطية أثرت على سرعة اتخاذ القرار وسلاسة العمليات المرتبطة بالتجميع والتخزين حيث يمكن لقرار إعادة الهيكلة ان يتساعد في تعزيز الحوكمة وضمان استمرارية الإمدادات دون تعطيلات بيروقراطية.

كما بات من الضروري إدخال الرقمنة في مختلف مراحل منظومة الحبوب، من تحديد الإنتاج إلى التخزين والتوزيع، ولعل رقمنة عملية التجميع ستمكّن من متابعة مسار الحبوب بدقة، والحدّ من الخسائر وضمان توزيع عادل للمخزون.

تمويل التجميع وضمان حقوق الفلاحين

ولطالما شكل تأخر مستحقات الفلاحين معضلة رئيسية تعيق عملية التجميع، مما يدفع بعضهم إلى بيع محاصيلهم خارج المسالك الرسمية بأسعار أقل، وقد جاء قرار الترخيص لديوان الحبوب بتمويل شراءات الحبوب في موعد مبكر هذا العام ليحدّ من هذه الإشكالية، لكنه يظل إجراء غير كافٍ إذا لم يتم تنفيذ آلية صرف سلسة وفق الملاحظين.

ويتطلب الأمر كذلك مراجعة آليات الدعم للفلاحين الصغار، الذين غالبا ما يكونون الحلقة الأضعف في المنظومة، حيث انّ آليات تمويل مرنة نجعلهم عرضة للضغوط المالية، مما يضطرهم إلى بيع محاصيلهم بأسعار متدنية، وهو ما يؤثر على قدرتهم على الاستثمار في زراعاتهم المستقبلية.

ومن بين التحديات المطروحة أيضًا، تأتي مسألة نقل الحبوب من مراكز التجميع إلى المخازن الرئيسية، ويظل الاعتماد على النقل البري عبر الشاحنات مشكلة بسبب محدودية الأسطول المتاح وتكاليف النقل المرتفعة، وقد تطرقت الحكومة في خطتها إلى تعزيز دور الشركة الوطنية للسكك الحديدية في نقل الحبوب، وهي خطوة إيجابية، لكنها تتطلب توفير إمكانيات لوجستية متطورة لضمان سرعة الإنجاز.

خارطة إنتاج تتلاءم مع التغيرات المناخية

ولم يعد بالإمكان الحديث عن تطوير منظومة الحبوب دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية، التي أصبحت تؤثر بشكل متزايد على المحاصيل، ويتطلب ذلك إرساء خارطة إنتاج متجددة تعتمد على بيانات علمية لمواءمة زراعة الحبوب مع التغيرات المناخية، والتركيز على مناطق تتمتع بظروف ملائمة، مع التوسع في استعمال البذور المقاومة للجفاف.

كما أن تنويع الإنتاج الفلاحي ليشمل محاصيل استراتيجية أخرى مثل القمح اللين والشعير، من شأنه ان يساهم في تحقيق توازن فلاحي أفضل وتخفيف الضغط على القمح الصلب الذي يمثل النسبة الأكبر من الإنتاج الوطني.

وتعد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة جيدة لكن الهدف الأسمى والاستراتيجي يتعلق بضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي وايجاد رؤية إصلاحية طويلة المدى تشمل تحسين الإنتاج وتحفيز الاستثمار في زراعة الحبوب ذلك انّ الرهان اليوم لا يتعلق بانجاح موسم فلاحي واحد، يهم مستقبل الأمن الغذائي الوطني في بلادنا، وهو ما يجعل من تجاوز العراقيل التقليدية أمرا حتميًا وليس مجرد خيار.

تحت مجهر «24/24» : الشباب ثروة تونس الدائمة:

سلاح الشعب والدولة لبناء غدٍ أفضل

اعداد : مفيدة مرايطي

في عالم يموج بالتحديات ويسابق الزمن، لا ثروة أثمن من الشباب، ولا استثمار أكثر حكمة من استثمار طاقاتهم وإبداعاتهم. إنهم العمود الفقري للأوطان وعجلة المستقبل التي لا تتوقف، والاهتمام بهم ليس رفاهية أو خيارًا، بل رهان مصيري يُحدد ملامح الغد.

الشباب ليسوا مجرد فئة عمرية، بل هم الطاقة الكامنة التي يمكن أن تحرك الجبال إذا ما أُحسنت البلاد توجيهها. في هذه المرحلة العمرية، يتمتع الفرد بحماس متدفق وقدرة هائلة على التعلم والإبداع. لذلك، تتسع أمامهم آفاق عديدة تشمل التعليم والتكوين المهني، الرياضة، الثقافة والفنون، وحتى فضاءات العمل والإنتاج.

التعليم والتكوين أساس بناء الشباب

يمثل التعليم البوابة الأولى لصقل مواهب الشباب وإعدادهم ليكونوا قادة المستقبل. من المعاهد الثانوية إلى الجامعات ومراكز البحوث، يُتاح للشباب فرصة اكتساب المعرفة وتطوير مهاراتهم. ولأن العالم يشهد تطورًا تكنولوجيًا متسارعًا، أصبح من الضروري التركيز على التعليم النوعي والتكوين المهني القائم على المهارات العملية، ليتمكن الشباب من مواجهة التحديات المعاصرة والمساهمة الفاعلة في اقتصاد بلدانهم.

الرياضة والثقافة فضاءات للتعبير والتميز

الرياضة ليست مجرد نشاط بدني، بل هي مجال أساسي يغذي روح المنافسة والعمل الجماعي لدى الشباب. في تونس، مثلًا، تمثل الرياضة أحد أهم المجالات التي يمكن أن تستثمر فيها الدولة لدعم الشباب وتهيئتهم للتميز على الساحة الوطنية والدولية.

أما الثقافة والفنون، فهي الفضاءات التي يكتشف فيها الشباب ذواتهم ويعبرون عن أحلامهم ورؤاهم. من المسرح والسينما إلى الأدب والفن التشكيلي، تُعد هذه المجالات نوافذ للإبداع والتغيير المجتمعي.

التحديات التي تواجه الشباب

ورغم هذه الإمكانات، فإن الشباب في تونس، كما في العديد من الدول، يواجهون تحديات عديدة تعيق مسيرتهم. البطالة، الفقر، والرغبة في الهجرة، سواء القانونية أو غير النظامية، تُعد من أبرز المشكلات. يضطر أصحاب الكفاءات والمهارات إلى الهجرة بعقود عمل قانونية، بينما يلجأ آخرون إلى الهجرة غير النظامية في محاولة يائسة لتحقيق أحلامهم.

كما يبرز التسرب المدرسي، العنف، والانحراف كظواهر اجتماعية مقلقة ترتبط بغياب بيئات داعمة للشباب. هذه القضايا تتطلب جهودًا مكثفة من الدولة والمجتمع لمعالجتها وإيجاد حلول مستدامة.

الإرادة السياسية والرهان على الشباب

بدأت الدولة التونسية تدرك أهمية الاستثمار في الشباب وتعكس تصريحات رئيس الجمهورية قيس سعيّد الأخيرة، خلال لقائه بوزير الشباب والرياضة، وعيًا متزايدًا بضرورة ترميم المنشآت التي تُعنى بالشباب وإعادة إحيائها ومن الأمثلة البارزة، مركز الاصطياف والتخييم في الحبيبية، الذي تحول بفعل الإهمال إلى مكان مهجور، ونزل خليج الحمامات، الذي كان رمزًا للترفيه العائلي والشبابي. إعادة الحياة إلى مثل هذه المنشآت ليست مجرد خطوة نحو تحسين البنية التحتية، بل هي رسالة تحمل الأمل للشباب بأنهم جزء أساسي من رؤية الوطن المستقبلية.

الرياضة كوسيلة للنهضة الشبابية

لا يمكن الحديث عن الشباب دون التطرق إلى الرياضة، التي تُعد أكثر المجالات ارتباطًا بهم. مشروع قانون الهياكل الرياضية الذي ناقشه الرئيس مع الوزير يعكس رغبة في وضع معايير جديدة تضمن تطوير الرياضة وتوسيع قاعدة المشاركة فيها. الهدف ليس فقط رفع راية الوطن عاليًا، بل أيضًا تحويل الرياضة إلى وسيلة لإبعاد الشباب عن الانحراف وتوجيه طاقاتهم نحو الإبداع.

اجراءات لفائدة الباعثين الشبان والشركات الناشئة

نشرت رئاسة الحكومة جملة الإجراءات المضمّنة في قانون المالية لسنة 2025، الخاصة بتشجيع الباعثين الشبّان على إحداث المشاريع والمتصلة بالتشجيع على إحداث المؤسسات الناشئة والمتعلقة بالتونسيين المقيمين بالخارج. وتشمل الاجراءات الخاصة بتشجيع الباعثين الشبان على إحداث المشاريع الواردة في قانون المالية لسنة 2025، تخصيص اعتمادات بقيمة 20 مليون دينار، على موارد صندوق مقاومة التلوّث، لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى بشروط ميّسرة لفائدة الباعثين الشبان لتمويل إحداث وتوسيع المشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري. وفي مجال التشجيع على إحداث المؤسسات الناشئة أقرّ قانون المالية لهذه السنة إحداث خط تمويل بقيمة 3 مليون دينار، على موارد الصندوق الوطني للتشغيل، لإسناد قروض مساهمة دون فائدة، لفائدة باعثي المؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمتحصّلين على شهادة الدكتوراه العاطلين عن العمل. وسيتم خلال سنة 2025، حسب ما جاء في القانون المذكور، إبرام 98 ألف عقد جديد في إطار برنامج الإعداد للحياة المهنية بكلفة 180 مليون دينار، فضلا عن مواصلة دعم البرنامج الوطني للريادة النسائية والاستثمار «رائدات». كما تم وضع برنامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب بالولايات ذات الأولوية يأتي في إطار الرؤية الاستراتيجية للدولة في هذا المجال ويمثل آلية لتكريس الدور الاجتماعي للدولة في هذا المجال. وسيشمل هذا البرنامج 52 معتمدية في نسخته الأولى منها 19 معتمدية حدودية، مشيرا إلى أنه تم ضبط قائمة المعتمديات بالولايات غير الحدودية وفق ترتيب مؤشر التنمية الذي تم تحيينه خلال سنة 2024، و بعد تقييم البرنامج سيتم تعميمه تدريجيا على باقي المعتمديات.

اما مجالات التدخل لهذا البرنامج فتتمثل في تيسير النفاذ للتمويل بالنسبة لباعثي المشاريع والمؤسسات الصغرى في عدة أنشطة على غرار التجارة والبناء وتربية الماشية، وقد تم رصد اعتمادات بقيمة 50 مليون دينار لهذا البرنامج لتمويل قرابة 5000 مشروع. وتصل مدة سداد القروض التي سيتم منحها في إطار هذا البرنامج إلى 11 سنة ولا تتطلب تمويلا ذاتيا، وسيكون انطلاق تمويل المشاريع سيكون بداية من شهر أفريل.

وقد تم منذ ايام فتح باب التسجيل في البرنامج عبر موقع واب البنك التونسي للتضامن ليتواصل إلى غاية يوم 31 من جانفي الجاري. وستبدا عملية دراسة الملفات في شهر فيفري وتمتد إلى آخر مارس القادمين وستتخللها تنقلات ميدانية إلى المعتمديات مع تشريك الهياكل المتدخّلة في الموضوع.

نحو مستقبل مشرق

الاستثمار في الشباب هو استثمار في الحاضر والمستقبل. نجاح هذا الرهان يتطلب سياسات شاملة تُعنى بالتعليم، التكوين المهني، الرياضة، الثقافة، وفرص العمل. كما يحتاج إلى إرادة سياسية قوية تستمع إلى تطلعات الشباب وتوفر لهم الفرص ليكونوا قوة فاعلة في بناء مجتمعهم.

تونس اليوم، وهي تعيد صياغة رؤيتها المستقبلية، أمام فرصة تاريخية لتثبت أن الشباب ليسوا مجرد أرقام في الإحصائيات، بل هم المحرك الأساسي لكل تطور وازدهار. فهل سنكسب هذا الرهان؟ الإجابة ليست في الكلمات، بل في العمل والإرادة الحقيقية.

لتحسين النمو وانعاش الاقتصاد :

مساع حثيثة لدعم الصادرات التونسية

تطمح تونس خلال هذا العام إلى رفع مجمل التحديات والصعوبات المالية التي اعاقت نموها خلال السنوات الماضية مما أثر سلبا على الوضع المعيشي للتونسيين وذلك بتأسيس مرحلة جديدة تقوم أساسا على ترسيخ الدور الاجتماعي للدولة بما من شانه ان يضمن اوضاعا معيشية افضل لكل التونسيين.

كما تقوم هذه المرحلة الجديدة على تحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية وفق خريطة طريق تنموية جديدة تستمد اسسها من تعليمات رئيس الجمهورية قيس سعيد وما وعد به في ظل عهدته الثانية من اصلاحات لتعزيز النقلة الهيكلية للاقتصاد باعتماد البرامج الضرورية لتعزيز الأمن الغذائي وتسريع نسق المشاريع الإنمائية وتنفيذ المشاريع الاستثمارية المهمة في مختلف المجالات بما من شانه ان يحقق انتعاشة فعلية للاقتصاد ويحسن من مستوى عيش المواطنين الذين ارهقهم كثيرا تراجع مقدرتهم الشرائية.

وقد أشرف وزير التجارة وتنمية الصادرات، سمير عبيد، يوم 10 فيفري 2025 على ندوة وطنية حول «الحوافز والتسهيلات المتعلقة بالتجارة الخارجية»، بحضور رئيس غرفة التجارة والصناعة بتونس وعدد من الفاعلين الاقتصاديين وممثلين عن القطاعين العام والخاص.

وأكد الوزير الأهمية المحورية للحوافز والتسهيلات في دعم التجارة الخارجية، باعتبارها ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز القدرات التصديرية الوطنية مضيفا أن التجارة الخارجية تعد عاملا حاسما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث تساهم في توفير فرص العمل، تحفيز الاستثمار وفي تعزيز اندماج تونس في سلاسل القيمة العالمية من خلال دفع المؤسسات نحو إنتاج بضائع وخدمات تلبي متطلبات الأسواق الخارجية.

بوابة التجارة الخارجية

المديرة العامة للتجارة الخارجية بوارة التجارة درة البرجي، قالت إن الندوة تم تنظيمها لفائدة المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين، بهدف تعريفهم ببوابة «التجارة الخارجية» التي تمكن من النفاذ للمعلومة الاقتصادية.

وقد تم تقديم دليل لإجراءات التوريد ودليل عملي لإجراءات التصدير وأيضا دليل لإجراءات الدفاع التجاري حيث يمكن الصناعيين في حال التعرض لإشكال وضرر عند التوريد من معرفة حقوقهم وتقديم عريضة للحفاظ على الاستثمارات ومواطن الشغل.

كما يتضمن الموقع مختلف الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف وآخرها اتفاقية الزليكاف، حيث يمكن الاطلاع على النص وتحميله للتثبت منه لاحقا، وإلى جانب كل ذلك يوفر خدمةً التدخل السريع على الخط لفائدة المصدرين (SOS EXPORT)، ويمكن إدخال المعطيات في حال وجود إشكال معين للحصول على رد وإجابة مباشرة. وأبرزت البرجي أنه لم يتم تحديد أجل للإجابة حيث يكون ذلك حسب طبيعة الإشكالية المطروحة، قد تكون بشكل حيني أو تتطلب فترة زمنية معينة، مؤكدة أنه يشمل 13 مخاطبا من مختلف المؤسسات والوزارات، بالإضافة إلى مركز النهوض بالصادرات. وأكدت أنه يتم العمل على تحيين البوابة لشمل أي نص قانوني جديد يهم التجارة الخارجية، مستعرضة خاصيات البوابة الرقمية، هذا بالإضافة إلى التحيين المتواصل للإحصائيات والأرقام حسب البلدان والأسواق والقطاعات المصدرة.

فرص ممتازة لتونس

وأفاد الوزير على هامش الندوة بأن الوزارة تعمل على تنفيذ برامج تهدف إلى تعزيز موقع تونس في الأسواق الإقليمية والدولية، خاصة عبر دعم الصادرات نحو إفريقيا جنوب الصحراء واستكمال مشروع المنطقة اللوجستية ببنقردان، التي ستشكل منصة استراتيجية لدعم المبادلات التجارية مع القارة الإفريقية. وأكد أن الممر القاري الذي يمر عبر إفريقيا يعد مشروعا كبيرا على أمل اتمام إنجازه، بما يفتح المجال بشكل أكبر للتواجد في الأسواق الإفريقية.. ولاحظ أن هناك فرص ممتازة لتونس للتواجد في القارة خاصة في ظل ارتفاع الطلب على بعض المواد من ذلك الكابلات الكهربائية، والاسمنت والفسفاط والمنتجات الطبية ويمكن لتونس تعزيز صادراتها وتواجدها في هذه الأسواق. ولفت إلى وجود إمكانيات كبيرة غير مستغلة خاصة في قطاع النسيج، والأحذية، حيث لم يسبق لتونس تصدير هذه المنتجات نحو الأسواق الإفريقية وبفضل الإمتيازات الجمركية سيصبح بإمكان تونس النفاذ إليها، حيث سيتم وضع استراتيجية لدعم المنتجات التي يمكن تصديرها ولتطوير القطاعات التي لم تستغلها تونس بعد.

وتحدثت المديرة العامة للتجارة الخارجية بوارة التجارة درة البرجي عن إعادة تفعيل برنامج «Easy Export» ، الذي يُعد آلية فعالة لدعم صغار المصدرين عبر تسهيل إجراءات التصدير لقطاعات الفلاحة والصناعات الغذائية والصناعات التقليدية من خلال الشبكة البريدية، مبينة أن الاتفاقية توقفت في 2020 حيث تتحمل الدولة 50 بالمائة من كلفة نقل الحوالات البريدية المصدرة عن طريق البريد على ميزانية صندوق النهوض بالصادرات.

وقد قام البريد التونسي بتعميم الاتفاقية لكل المنتجات من ذلك الصناعية في حين يقوم صندوق النهوض بالصادرات بتمويل فقط المنتجات الفلاحية والغذائية ومنتجات الصناعات التقليدية، وعليه تم التفكير في إعادة إحياء الاتفاقية ووضع قواعد جديدة وهو ما تم تنفيذه، وصولا إلى توقيع اتفاقية جديدة بين وزير التجارة ووزير تكنولوجيا الاتصال بتاريخ 12 نوفمبر 2024. وسيتم قريبا تفعيل هذه الاتفاقية «Easy Export » ، الموجهة أساسا لصغار المصدرين، وقد

تم تمكين الشركات الناشـــئة من الانتفاع بها وأيضا يشمل الإمتياز منتجات التكنولوجيا.

ومن هذا المنطلق تستهدف تونس في هذا العام زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ3.2 في المائة مقابل 1.6 في المائة متوقعة لكامل عام 2024 لذاك يركز مشروع الميزان الاقتصـــادي أوخريطة النمو لتونس لهذا العام على تكريس الاســـتقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي وخلق ديناميكيـــة تنموية دافعة تضمن اســـتعادة الثقة في قدرة الاقتصاد التونسي على التعافي وخصوصاً الارتقاء بعيش التونسيين هذا إضافة إلى اعتماد إجراءات عاجلة لإنعـــاش القطاع الصناعي ودفع حركية الشركات الصغيرة بالتوازي مع مواصلة تحســـين تنافسية القطاع وتفعيلها وتعميم مواثيق التنافسية.

وتجســـيدًا لتوصيـــات رئيـــس الجمهوريـــة في تطويـــر هـــذا القطاع باعتباره أحـــد أهم دعامات الاقتصاد الوطني لمســـاهمته في تحســـين الميزان التجاري فضـــلا عما يوفره مـــن عملة صعبة، أكدت وزارة التجارة وتنميـــة الصادرات انها تعمل على تعزيز ودعم الصادرات التونسية، وخاصة زيت الزيتون الذي يمثل قطاعا حيويا واســـتراتيجيا حيث بادرت بتنفيذ سلســـلة من الإجـــراءات لتعزيز صادرات زيت الزيتون وعقد اجتماعات تنسيقية مكثفة لدعم القطاع كان أولها، يوم 14 نوفمبر 2024، تحت إشراف وزير التجارة وتنمية الصادرات السيد سمير عبيد وبمشاركة ممثلين عن وزارات الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والصناعة والمناجم والطاقة والهياكل المهنية من مصدرين وأصحاب معاصر، خصص للاستماع إلى مشاغل المهنيين وتذليل الصعوبات التي تواجههم وجلســـة ثانية بتاريخ 3 ديســـمبر 2024، وخلصت جلستا العمل إلى إنشاء خلية متابعة تضم ممثلين عـــن المصدرين وأصحاب المعاصر والفلاحين والبنوك والإدارة والديوان الوطني للزيت لمتابعة مســـتجدات القطاع وضمان التدخل السريع لمعالجة أي إشكاليات.

كما اتخذت الوزارة خطوات ملموسة لتخفيف الإجراءات الإدارية، حيث تم حذف إجراء الموافقة المســـبقة عنـــد تصدير زيت الزيتون، ودعـــت المصدرين إلى الاســـتفادة من أحكام الأمر عدد 949 لســـنة 2019، الـــذي يمنح إعفاءً من المراقبة الفنيـــة عند التصدير والعمل على الرفع من نســـق تصدير زيت الزيتون المعلب ذي القيمة المضافة العالية وفتح المجال أمام المصدريـــن الخواص لتصدير زيت الزيتون التونسي الســـائب في إطار الحصة السنوية الممنوحة للبلاد التونسية من قبل الاتحاد الاوروبي ابتداء من غرة جانفي 2025 بالإضافة إلى وضع خلايا إنصات واســـتغلال خدمة التدخل السريع على الخط على موقـــع بوابة التجارة الخارجيـــة (pce.tn) التي تتضمن كل نقاط الاتصال للهياكل المتدخلة على غرار وزارات النقل والفلاحة والداخلية والتجارة والإدارة العامة للديوانة ومركز النهوض بالصادرات والهيئة الوطنية للســـلامة الصحية للمنتجات الغذائية لحل كل الإشكاليات التي تعترض المصدرين بصفة حينية ومســـاعدتهم على تجاوز كل الصعوبات التي تعترضهم .

وتعزيزا للجهود الترويجية اطلق مركز النهوض بالصادرات، الذي يعمل على دعم المؤسســـات التونســـية المصدرة العديد من المبادرات ومن أبرزها البرنامج الوطني لســـنة 2025 لترويـــج زيت الزيتون بالتعاون مع الوزارات والهياكل المهنية المعنية. كما شـــارك المركز في تنظيم فعاليات دولية منها «DiscoveringTunisian Olive Oil» التي عُقدت بســـفارة تونس في جنوب إفريقيا، لتسليط الضوء على جودة زيت الزيتون التونسي وقيمته التاريخية والثقافية. كما كانت زيارات العمل التي قام بها وزير التجارة وتنمية الصادرات إلى روسيا (خلال الفترة من 27 إلى 29 نوفمبر 2024) وليبيا (يومي 07 و08 ديســـمبر 2024) للإشراف على اللجان التجارية المشتركة فرصة للتباحث حول سبل تعزيز الصادرات منها زيت الزيتون مع عرض كميات تجريبية من زيت الزيتون التونسي في روســـيا. واكدت الوزارة ســـعيها إلى التوسع في الأسواق الآســـيوية، واستهداف أسواق جديدة مثل أوروبا الشـــمالية والخليج العربي والولايات المتحـــدة الأمريكية وكندا مع تعزيز حضورها في الأسواق التقليدية.

البحيرات الجبلية والسدود التلية في تونس

مخزون مائي هام يحتاج إلى التطوير

جلال العرفاوي

تمثل البحيرات الجبلية والســـدود التلية خزانا مائيا هاما في تونس يقدر بـ 417 مليون متر مكعب وهي بذلك تعد كأحد الحلول للصمود أمام المتغيرات المناخية كما تلعب دورا مهما في دعم الأنشطة الفلاحية خاصة بالنسبة إلى الفلاحين الصغار بالمناطق الريفية.

يعيش التونسيون منذ سنوات تحت خط الفقر المائي حيث لا يتجاوز نصيب الفرد الواحد 400 متر مكعب سنويا من الماء وهي كمية أقل بكثير من 1000 متر مكعب التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية . ووفق ما ذكره الشـــح المائي في تونس نتيجة فشل السياسات العمومية وليس قدرا طبيعيا.

235 سدا تليا و925 بحيرة جبلية

وفـــق احصائيات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بلغ العـــدد الجملي للبحيرات الجبلية المنجزة 925 بحيرة وهي تحتوي على مخزون مائي يقدر بـ 17 مليون متر مكعب وهو ما مكن من ري ما يناهز 11000 هكتار. وبالنســـبة إلى الســـدود التلية فيبلغ عددها 235 سدا بطاقة خزن تفوق 400 مليون متر مكعب، ويمثل مجموع مخزونات هذه البحيرات والســـدود ما يجعلها ثاني أكبر السدود بتونس من حيث طاقة الخزن بعد سد سيدي سالم . وشهدت تونس سنوات جفاف متتالية انطلاقا من 2016 مما أدى إلى تراجع كبير للنســـبة العامة لامتلاء السدود إلى مستويات غير مألوفة وصلت إلى أقل من 20 % غير أنها عادت إلى التحســـن بعد انطلاقا من شـــهر نوفمبر بعد الأمطار الأخيرة لتبلغ حاليا وإلى غاية 11 مارس الحالي 35.8 % حسب أرقام الإدارة العامة للسدود والأشـــغال المائية الكبرى التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وهو ما يمثل مخزونا مائيا يقدر بـ 848.018 مليون متر مكعب أي أقل بمقدار 41.183 مليون متر مكعب مقارنة بمعدلات السنوات الثلاث الأخيرة.

7 ملايين دينار لإنجاز 11 بحيرة جبلية جديدة

اعتبارا لأهمية البحيرات الجبيلية والســـدود التلية في خزن والمحافظة على الموارد وتغذية المائدة المائية المحافظة تم النظر في وضعية هذه المنشئات المائية بولايات الكاف وسليانة والقصرين والقيروان من حيث تقدم الإنجاز والمخزون المائي المتوفر والاســـتغلال الفلاحي وبرامج الصيانة والتعهد والبرامج المســـتقبلية ، حيث تم اقرار برنامج خصوصي لصيانة 74 بحيرة جبلية وذلك بتخصيص اعتمادات في حدود 4.150 مليون دينار إضافة إلى برمجة إنجاز 11 بحيرة جبلية جديدة وذلك خلال الفـــترة 2025 ــ 2026 بكلفة جملية تفوق 7 مليون دينار حيث تم التأكيد على ضرورة المتابعة القصوى والإسراع في تنفيذ برنامج الصيانـــة في الآجال المحددة اعتبارا للدور الهام الذي تلعبه البحيرات الجبلية في الاســـتغلال الفلاحي وفي دعم دخل صغار الفلاحين بالمناطق الريفية كأحد الحلول للصمود أمام المتغيرات المناخية.

مشروع « DARAL2 » حول البحيرات الجبلية

خلال ورشـــة عمل حول البحيرات الجبلية نظمتهـــا الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة عـــلى الأراضي الفلاحية حضرها ممثلين عن كل من السفارة الألمانية بتونس والبنك الألماني للتنمية والاتحاد الأوروبي والمكلف بتسيير الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية بالوزارة تم الإعلان عن انطلاق مشروع التنمية الفلاحية والريفية حول البحيرات الجبلية « DARAL2 » . ويهدف المشروع إلى تحقيق التنمية الفلاحية والريفية حول المنشـــآت المائية الصغرى بـ 18 منطقة بـ 11 تجمعا محليا في ولايات جندوبة وســـليانة والقصرين من خلال التصرف المندمج والمستدام في الموارد الطبيعية للمساهمة في التأقلم مع التغيرات المناخية وتحسين ظروف عيش متساكني المناطق الريفية الهشة. . كما أن هذا المشروع يندرج في إطار الاستراتيجية الوطنية للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية التي أعدتها وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في أفق سنة 2050 والتي تهدف إلى حسن التصرف في الموارد الطبيعية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية على مستوى المناطق الريفية الهشة، ودعم التنمية المستدامة ومساندة التجمعات المحلية من أجل تقديم مخططات تنمية ترابية مندمجة . وهو مشروع ممول من البنك الالماني للتنمية « KFW » والاتّحاد الاوروبي عن طريق هبة وتتمثل مكوناته في أشـــغال المحافظة على المياه والتربة وتهيئة ، وصيانة البحيرات الجبلية وبعض المنشـــآت والتصرف المستدام في المنشآت وموارد المياه والتربة بمناطق التدخل لضمـــان تثمين أنجع للموارد المائية المعبئة ، ودعم البنية التحتية ودعم مجامع التنمية من أجل إرســـاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمناطق التدخل ، والإحاطة الفنية والدراسات ومصاريف التسيير .

هذا وستمتد مراحل إعداد مشروع التنمية الفلاحية والريفية حول البحيرات الجبلية « DARAL2 » إلى غاية سنة 2029 وهـــو مواصلة لمشروع التنمية الفلاحية والريفيـــة حول البحيرات الجبلية بولايات القصرين وســـيدي بوزيد والقيروان» DARAL1 « وهو مشروع ينجز حاليا ومن المنتظر أن يتم الانتهاء منه قريبا.

قبل الذهاب الى صناديق الاقتراع

لابدّ من قانون جديد للبلديات

صابر الحرشاني

تأكّد من اللقـــاء الأخير الذي جمع رئيس الجمهورية قيس سعيّد برئيس الهيئـــة العليا المســـتقلة للانتخابات فاروق بوعسكر أن تنظيم الانتخابات البلديـــة المقبلـــة لـــن يكـــون قبل وضع الإطار القانوني المناسب والملائم لدستور 2022.

وســـبق ان أطلقت الهيئـــة العليا المســـتقلة للانتخابـــات تصريحات ذهبت في ســـياق توقع الموعد المحتمل للانتخابـــات البلدية بـــأن يكون بين نهاية الســـنة الجاريـــة وبداية العام المقبل وذلك استنادا الى أن ميزانية هذه الانتخابات مرصـــودة والى ان تنقيح القانون الانتخابي قد جرى بمقتضى مرسوم رئاسي.

ولئن شـــهدت بلادنا جدلا واســـعا في الفترة الاخيرة حـــول موعد تنظيم الانتخابات البلدية، بات من الواضح أن هذا الاستحقاق لن يُجرى قبل إصدار مجلة جماعات محليـــة جديدة تحلّ محلّ المجلة الحالية التي تمت المصادقة عليها ســـنة 2018 والتي انبثقت على الباب السابع من دستور 2014 الملغي والمتعلق بالسلطة المحلية.

مراجعة شاملة الانتخابات

وأكدت مصادر سياســـية أن تنظيم الانتخابات البلدية مؤجل إلى حين إعداد وإصدار مجلة جماعات محلية جديدة تتلاءم مع التوجهات العامة للإصلاح السياسي في البلاد، ووفقا لتلك المصادر فإن الوظيفة التنفيذية تعتبر أن المجلة الحالية تحمل إشكاليات متعددة، من أبرزها توزيع الصلاحيات بين البلديات والسلطة المركزية، إضافة إلى مشكلات تتعلق بتسيير الشـــأن المحلي كما ان العديد مـــن الاحـــكام المضمنة فيها وقع الغاؤها بمقتضى مراســـيم نظرا لتعارضه مع البناء المؤسساتي الجديد.

ويرى مراقبون ان اصـــدار قانون اســـاسي للبلديات او تنقيـــح مجلة الجماعـــات المحلية شرط اســـاسي لتنظيم هذه الانتخابات، على اعتبار ان تقييم التجربة الســـابقة التي كشفت عن ثغرات قانونية وتنظيمية عديدة، حيث واجهت البلديات المنتخبة عقب انتخابات 2018 صعوبـــات في تنفيذ مشاريعها، نتيجة تضارب الصلاحيات مع السلطة المركزية، وضعف التمويل، وغياب رؤية واضحـــة لدور المجالس البلدية في سياق الحكم المحلي.

كما أن بعـــض البلديات شـــهدت اســـتقالات جماعية وتعثـــرا في الأداء وســـوء نجاعة في تطبيق مبدأ التدبير الحرّ، ما أدى إلى حلها جميعا فيما بعد وتكليف الكتاب العامين بتســـييرها، وهو ما عـــزز الجدل حـــول نجاعة المنظومة الحالية.

اهمية وضع إطار قانوني جديد

ويرتقب أن تتضمن مجلة الجماعات المحليـــة الجديدة تعديـــلات جوهرية تتعلق بعدة جوانب، منها إعادة توزيع الصلاحيـــات بين الســـلطة المركزية والمجالس المحلية، وضبط آليات تمويل أكثر نجاعـــة، إلى جانب تحديد شروط وإجراءات انتخـــاب المجالس البلدية بما يتماشى مع مقتضيـــات المرحلة الراهنة.

كما ينتظر أن تمنح المجلة الجديدة دورا أوضـــح للمجالـــس المحليـــة والجهوية والإقليمية في ســـياق إعادة تنظيم هيـــاكل الحكـــم المحلي وفق رؤية أكثر تكامـــلًا مع مشروع البناء الديمقراطـــي الجديد الـــذي جاء به دستور 2022.

ويمثل تنظيم الانتخابـــات البلدية المقبلـــة في تونس محطـــة مهمة في مســـار الحكم المحلي، غير أن نجاحها ونجاعتها يبقيان رهينين بإصلاحات قانونية جوهرية، ســـواء عبر تعديل مجلـــة الجماعات المحليـــة أو إصدار قانـــون أســـاسي جديد ينظـــم عمل البلديات.

وما من شـــك في ان التجربة البلدية الســـابقة كشـــفت عن إشـــكاليات عميقة اقتضـــت العديد من الاجراءات والقرارات المفترضة على غرار وجوب تعزيز المـــوارد المالية بوصفها من أهم النقـــاط التي يجـــب معالجتها، إذ أن ضعف التمويل كان عائقا رئيسيا أمام تنفيذ السياسات المحلية.

وإلى جانب ذلك، فإن مراجعة مجلة الجماعات المحلية يمكن أن تدعم مبدأ الديمقراطية التشـــاركية عبر تمكين المواطنين من الانخراط بشـــكل أكثر فاعلية في اتخاذ القرار المحلي، سواء من خلال الانتخابات أو عبر آليات جديدة للمســـاءلة والمتابعة، حيـــث أن هذه المراجعة يجـــب أن تواكب التوجهات السياســـية العامة للبلاد، خصوصا في ظل الإصلاحات التي تسعى السلطات إلى إرسائها على مستوى إعادة هيكلة الحكم المحـــلي وتعزيز دوره في التنمية الجهوية.

ولا يمكـــن إغفـــال أن ضعف أداء المجالـــس البلدية في الفـــترة الماضية تســـبب في اهتزاز ثقـــة المواطنين في المؤسســـات المحلية، لذلك، فإن إصدار قانون جديد يضمن استقرار المجالس البلدية ويحسن آليات عملها سيساهم في استعادة هذه الثقة.

ومن المنتظر أن يشـــمل أي تعديل قانوني إعادة النظـــر في دور المجالس الجهويـــة والإقليمية لضمان تكاملها مع البلديات، بما يخدم التنمية المحلية ويجعل تنفيذ المشـــاريع أكثر سلاسة وفاعلية.

وقد عانـــت البلديات ســـابقا من تعقيدات بيروقراطية وتشريعية حالت دون تنفيذ قراراتها بالشكل المطلوب. وبالتالي فإن تعديـــل المجلة يمكن أن يساهم في تبسيط الإجراءات الإدارية، وضبط آليات واضحة لفض النزاعات، ممـــا يعزز من نجاعـــة العمل البلدي ويحد مـــن الأزمـــات القانونية التي عرقلت المجالس السابقة.

في النهاية، يبقى الهـــدف الرئيسي من أي إصـــلاح قانونـــي هو ضمان أن المجالس البلدية المقبلة ســـتكون قـــادرة عـــلى تقديم خدمـــات أفضل للمواطنين، سواء في مجالات النظافة، والبنية التحتية، والنقل، أو التخطيط العمراني. فإجـــراء الانتخابات البلدية في إطار قانوني جديد سيؤسس لحكم محلي أكثـــر نجاعة ويعيـــد بناء ثقة المواطنـــين في مؤسســـاتهم، وهو ما يشـــكل خطوة ضرورية نحو إرساء لامركزية ناجعة في تونس.

واقع قطاع أشغال البناء بتونس :

صعوبات مالية و بيروقراطية رغم أهميته في التشغيل

أبو محمد هارون

لا يتوقف عادة قطاع البناء عن العل بحكم ان اقتناء مسكن حلم الجميع الذين يسعون الى تجسيمه بقوة لكن تتوالى السنوات دون ان نلاحظ ارتفاعا في وتيرة اشغال البناء لا بالنسبة للمواطنين ولا بالنسبة للباعثين العقاريين والسبب ارتفاع أسعار مواد البناء من الإسمنت و الحديد و الآجر رغم تراجعها بشكل طفيف عن السنوات الماضية...

ورغم قيمته في تحريك عجلة الاقتصاد وتوفير مواطن الشغل حيث انه يساهم في توفير أكثر من نصف مليون موطن شغل إلا أنّ قطاع أشغال البناء في تونس مازال يشكو من صعوبات مادية وتعقيدات إدارية رغم مردوديته العالية اقتصاديا واجتماعيا ، و مازالت مشاغل المقاولين دون حلول جذرية رغم الإعلان عن تكوين هيكل نقابي يدافع عن مصالحهم منذ سنتين تحت مسمى « اتحاد المقاولين التونسيين».

يعتبر قطاع البناء و الأشغال الأساس الذي تقوم عليه البنية التحتية التونسية و العمارة المحلية بصفة عامة. غير أنّه يعيش في السنوات الأخيرة ازمة مستفحلة نتيجة الزيادات في مواد البناء و التي ارتفعت بأكثر من 25 بالمائة خلال العشرية الأخيرة ممّا أدّى إلى أزمة خانقة في قطاع البناء و المقاولات الذي يشغل أكثر من 500 ألف موطن شغل . ويطالب المقاولون بمراجعة أسعار المواد الأولية للبناء بالإضافة إلى الحد من الزيادات و التسريع في خلاص المقاولين المتعاملين مع الدولة مع الحد من خطايا التأخير. ذلك أنّ عملية بناء الشركات التونسية لجميع مرافق البنية التحتية العمومية من طرقات و «محوّلات « تحظى بنجاعة كبيرة و بانعدام حوادث الانهيارات في المؤسسات والمنشآت العمومية و التي تم تشييدها من طرفهم على عكس عدد من الدول الاخري ونظرا للصعوبات التي يواجهها المقاولون ، فقد تولدت فكرة تأسيس هيكل يدافع عن مصالحهم و يساهم في تذليل الصعوبات الإدارية و المهنية أمامهم و في هذا السياق ، تمكن عدد من المقاولين التونسيين من انتخاب هيئة « للاتحاد المقاولين التونسيين « من أجل الدفاع عن مشاغل القطاع منذ شهر مارس 2021 . و تهدف فكرة تأسيس اتحاد المقاولين الذين ينشطون في قطاع أشغال البناء إلى الدفاع عن مصالحهم لتجاوز الصعوبات المادية والإدارية التي يتعرضون إليها . إذ ساهم عدد من المقاولين في عقد عدة جلسات مع زملاء المهنة للحديث عن مشاغل القطاع ، وأمكن لهم الاتفاق على تكوين هيئة مديرة مهمتها لمّ شمل مقاولي الأشغال العامة و الإعلان عن منظمة نقابية تدافع عن مصالحهم و حقوقهم و تتبنّى مشاغلهم ، و التواصل مع الجهات الحكومية حتى يتم النظر في واقع القطاع وحل مشاكله المتراكمة منذ سنوات حسب قولهم . ذلك أن قطاع أشغال البناء يعاني من مشاكل متراكمة حيث تفاقمت ظاهرة الدخلاء على القطاع ، ليطالب المقاولون بأن تمنح رخصة مقاولات لأصحاب شهائد البناء الراغبين في بعث « مشروع مقاول « .

تعقيدات إدارية تعرقل القطاع

ذلك أن المشاركة في الصفقات العمومية – من أجل الحصول على كراس الشروط المشاريع المزمع إنجازها – تشترط على المقاول الحصول على « مفتاح « بسعر 86 دينار سنويا للدخول للمواقع الالكترونية و المشاركة في الصفقات العمومية ، غير أنه لم يتم توفير هذه الخدمة لجميع المقاولين و أصبح الأمر يطرح عدة تساؤلات ، وقد حرم عدد من المقاولين من الحصول على « مفتاح « و هناك أطراف تتمتع بالأولوية في الحصول على الصفقات و الأشغال العمومية في حين يتم حرمان عدد كبير من المقاولين . و هو ما يطرح تساؤلات حول مصداقية الصفقات العمومية في قطاع مقاولات البناء والأشغال الكبرى حسب ما أكده أصحاب القطاع . كما أن كل مقاول يشارك في الصفقات العمومية مطالب بتنزيل مبلغ مالي بحسابه البنكي في شكل « ضمان وقتي « يبلغ 30 بالمائة من القيمة المالية للصفقة قبل انطلاق الأشغال المزمع إنجازها ، و هو إجراء إداري في إطار إلزام المقاول على احترام العقد الذي يربطه بالجهات الحكومية لكنه سرعان ما أصبح يمثل قلقا كبيرا لمقاولي أشغال البناء ، فالمقاول يشرع في الأشغال دون نيل أي مقابل مالي ، وأصبح عاجزا عن توفير مبلغ « الضمان الوقتي « . و بدأت هذه الظاهرة تتفاقم منذ اندلاع أزمة فيروس « كورونا « . و على إثر الانتهاء من أشغال الصفقة العمومية ، تقوم الجهات الحكومية باقتطاع مبلغ مالي يقدر ب 10 بالمائة من كلفة أشغال الصفقة العمومية التي تكفّل المقاول بإنجازها و عدم صرفها للمقاول إلا بعد سنة كاملة ، في إطار الحرص على سلامة انجاز الأشغال و تجنّب بعض الاخلالات في الأشغال و يسمى هذا الإجراء « بضمان تأمين الأشغال « . لكن هذا المبلغ أصبح يمثّل عبئا على المقاولين ، خاصة على هؤلاء الذين تحصلوا على عدد هام من أشغال الصفقات العمومية حيث يتم رهن جزء من رأس مالهم لدى البنوك في انتظار انتهاء الآجال القانونية و استرجاعها من طرف الحكومة .

بيروقراطية أرهقت المقاولين

لقد أصبحت البيروقراطية حجرة عثرة أمام مقاولي الأشغال العمومية مما دفع بأغلبهم إلى تجنب التعامل مع الصفقات العمومية بسبب الأزمة المالية التي يعانونها . و تزداد الأزمة تعقيدا عندما ينتهي المقاول من أشغال الصفقة العمومية ويفاجئ بعدم تمكينه من مستحقاته المالية من طرف الجهة المعنية على خلفية انتظار توفر اعتمادات مرصودة للغرض في الميزانية ، و هي وضعية تثقل كاهل المقاول عندما يعجز عن إتمام الأشغال في الآجال القانونية نتيجة عدة ظروف خارجة عن نطاقه ...و عدم توفر المواد الأولية أو تعطل المصالح الإدارية أو غيرها من الأسباب ... ليصبح المقاول على إثرها عرضة لعقوبات مالية من طرف الجهة المعنية التي تربطه بها عقد صفقة الأشغال المزمع إنجازها . هناك مسألة أخرى تثير حفيظة المقاولين التونسيين ، حيث تم فتح الباب أمام دخول شركات مقاولات أجنبية بتعلّة القيام بالأشغال الكبرى التي تحتاج إلى تجهيزات ضخمة . وهو ما عارضه المقاولون و طالبوا بسنّ قانون يغلق الباب قدر الإمكان أمام شركات المقاولات الأجنبية للحصول على الصفقات العمومية ، مقابل اشتراك شركات المقاولات التونسية في ما بينها عند توليّ صفقات الأشغال الكبرى .ويطالب المقاولون بامتيازات جبائية و الإعفاء من الأداءات الديوانية عند توريد تجهيزات أشغال البناء الثقيلة على غرار ما هو معمول به في بقية القطاعات .

من أجل حماية نصف مليون موطن شغل

يطالب المقاولون السلطات المعنية باتخاذ الحلول الممكنة لإنقاذ القطاع ، من ذلك خلاص الديون المتخلدة بالذمة لدى اصحاب المشاريع خاصة أن قطاع الأشغال العامة و البناء يشغّل أكثر من 180 ألف موظف بصفة قارة و 300 ألف من القطاعات المتعاملة معه كالحدادة و النجارة و غيرها . فالمؤسسات التي تنشط في قطاع مقاولات الأشغال تقوم بمهام ضرورية داخل الأنشطة الاقتصادية ، و توقفها سيضر كثيرا بالسلسلة الاقتصادية للبلاد مثل التطهير و النظافة و التنوير والطرقات و غيرها من القطاعات الحساسة .. و يناشد المقاولون المؤسسات العمومية إلى خلاص ديونها تجاه مؤسسات البناء و الأشغال أو تمنح الشركة صكا بنكيا متأخر الدفع كما يمكن اللجوء إلى التمويل الأجنبي و هو ما سيوفر السيولة اللازمة لتجاوز الإشكال مع ضرورة توفر استراتيجيا ورؤية ناجعتين من اجل الإصلاح .

قطاع أشغال البناء يشكو من صعوبات مادية ، و المحافظة عليه مسألة ضرورية لتأمين الشغل لآلاف الموظفين والعاملين و تجنب قدر الإمكان إفلاس بعض مؤسسات أشغال البناء لما لها من تداعيات على تأمين عيش آلاف العائلات .

ملف المهاجرين غير النظاميين

لابدّ من رؤية متزنة بعيدا عن حملات الفايسبوك «التضليلية»

صابر الحرشاني

برز في الاونـــة الاخيرة تركيز مكثف بشأن ملف المهاجرين غير النظاميين على وســـائل التواصل الاجتماعي، و نشر واسع لمقاطع فيديو اغلبه مظلل أو غير دقيق ، ما اســـتدعى الســـؤال حول دوافع تلك الحملة في الوقت الذي يحتـــاج فيه هذا الملف الحســـاس الى نقاش هادئ و عقلاني.

ودونما شـــك فإن ملف المهاجرين غير النظاميين الوافدين الى تونس من بلدان افريقيا جنوب الصحراء يشـــهد تفاقما في الفترة الأخيرة بدليل النداءات التي يطلقهـــا المواطنون في العديد من الجهات و الدعوات الى التحرّك.

و خلال لقائه رئيسة مجلس اوروبا افاد رئيـــس مجلس نواب الشـــعب ابراهيـــم بودربالة ان ملـــف الهجرة غير النظامية يشهد تصاعد في الفترة الأخيرة داعيا الى تكاتـــف المجهودات لاستبعاد هذه الأزمة.

وعلى أهمية هذا الملـــف و الحاجة الى حلحلتـــه بهـــدوء و رصانة نظرا لحساســـيته، تبرز توتـــرات متزايدة تغذيها محاولات التوظيف الســـياسي وتضليـــل الـــرأي العام مـــن خلال نشر فيديوهـــات قديمـــة أو خارج ســـياقهاحيث أصبح النقاشفي ظل هذه الأوضاع حول هذا الملف محموما، في حين أن المعالجـــة الناجعة تتطلب رؤية متزنـــة بعيدا عـــن التضليل و التسييس.

ومن أحـــد أخطر التحديـــات التي يواجهها ملـــف المهاجرين الأفارقة في تونس هو تداول فيديوهات قديمة أو خارج ســـياقها، والتي يتم توظيفها إما لترهيـــب الرأي العـــام أو لتقديم صورة مشـــوهة عن الواقع، و كثيرة هي المـــواد التي تنتشر عبر وســـائل التواصل الاجتماعي، والتي يتم خلالها إعادة نشر لقطات توثق أحداثًا جرت في دول أخرى أو في ســـياقات مغايرة، ويتم الترويج لها عـــلى أنها حديثة أو ذات صلـــة بتونس، حيث تمكن ادوات التحقق مـــن المضامـــين الزائفة من الوقوف على زيف العديد منها.

وتكشـــف هـــذه الادوات أن بعض الأطراف تســـتغل هـــذه الفيديوهات للتأثير عـــلى الرأي العام واســـتثارة المخاوف، وهو ما يخلق حالة من التوتر غير المـــبرر، وقد رصـــدت العديد من المنصـــات المختصة العديد من الحالات التي تم فيها التلاعب بالمحتوى الرقمي لخلق انطباع بوجود أزمة أكبر مما هي عليه في الواقع، مع الاشارة الى أن ذلك لا يعني أن الوضع على ما يرام

وإلى جانـــب التلاعـــب بالمعلومات، ظهر في جزء من الخطاب الســـياسي التونسي خلال الأشهر الأخيرة نوع من الاســـتغلال الواضح لملف المهاجرين، خاصة من بعض الشخصيات الحزبية او النواب في مســـعى منهم إلى كسب التأييد الشـــعبي عبر تغذية المشـــاعر المعاديـــة للأجانـــب. في المقابل، تروج أطراف أخرى لخطـــاب يصف تونس بأنهـــا أصبحت دولة «غـــير مرحبة» بالمهاجريـــن، وهو ما يـــضرّ بصورة البلاد على المستوى الإقليمي والدولي.

وما من شـــك في ان هذا الاستقطاب الســـياسي الحاد يهدد بتأجيج الصراع المجتمعي، حيث يتم تصوير المهاجرين الأفارقـــة إمـــا كضحايـــا لعنصرية منظمة، أو كعامل تهديد للاســـتقرار الاجتماعـــي والاقتصادي، دون تقديم معطيات موضوعية أو حلول حقيقية.

ومـــا انفكت الجهات الرســـمية في البلاد تؤكد ان تونس ملتزمة بالتعامل مع ملف الهجرة وفق القوانين الوطنية والدولية والتمييـــز في ملف المهاجرين الأفارقة بين فئات مختلفة، فمنهم من يقيم بصفة قانونية، ومنهم من يبحث عن فرص عمـــل، وآخرون يدخلون الى بلادنا بشكل غير نظامي.

وبـــات مـــن الـــضروري معالجة ملف المهاجرين بعيـــدًا عن التأثيرات السياســـية، والتركيز عـــلى الجوانب الاجتماعيـــة والاقتصادية فـــان كان هـــؤلاء هم ضحايا الأوضـــاع الملتهبة في بلدانهـــم وضحايا النظـــام العالمي الدولي فـــإن بلادنـــا أكـــدت في أكثر من مناســـبة انه يتعـــين خلق الثروة في البلـــدان المصـــدرة للمهاجرين و تقاسم الاعباء بمســـؤولية مشتركة بـــدلا مـــن محاولات التفصي مـــن المسؤولية.

يحتاج ملـــف المهاجرين الأفارقة في تونس إلى معالجة متأنيـــة بعيدًا عن التشنج والاســـتغلال السياسي.ويبدو التعامل الافضل مع هذا الملف يتطلب عدد من الشروط والاجراءات المستعجلة في مقدمتها محاربة محاولات تضليل الرأي العام من خلال التدقيق في مصادر الفيديوهات والمعلومات المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي ونزع فتيل الاســـتقطاب السياسي حتى لا يتحول هذا الملف الحســـاس إلى ورقة تُستغل لزيادة شـــعبية بعـــض الأطراف على حساب الاستقرار المجتمعي.

كما يســـتوجب ايضا تعزيز الإطار القانوني لضمان حقوق المهاجرين وفي نفس الوقت حماية الأمن القومي .

في هذا الســـياق، تـــبرز الحاجة إلى تطوير اســـتراتيجيات وطنية واضحة تـــوازن بـــين الجوانـــب الإنســـانية والأمنية، مع تعزيز التعاون الإقليمي والـــدولي لإيجـــاد حلول مســـتدامة،

حيـــث ان فرص اقتصاديـــة في الدول المصدّرة للمهاجرين، وتكثيف الجهود الدبلوماسية، يمثلان جزءًا أساسيًا من أي حل دائم لهذه الأزمة.

كما يبدو ان لوسائل الإعلام لعب دور مســـؤول عبر التحقق من المعلومات المتداولـــة، والتوعية بمخاطر التضليل حيث إن التصدي لهـــذا الملف يتطلب نهجًا شـــموليًا يحفظ كرامة الجميع ويحقق الاستقرار.

ويتضح إن غيـــاب المعالجة الهادئة لهذا الملف سيؤدي إلى مزيد من التوترات المجتمعية والاقتصادية، مما ينعكس ســـلبًا على البلاد بأسرها. لهذا، ينبغي أن يكون الحل مبنيًا على رؤية وطنية متوازنة تراعي مصلحة الجميع.

تونس ليسـت أرض عبور ولا موطن استيطان

عـــلى الرغم مـــن التحديـــات التي يفرضها هـــذا الملف الحســـاس فإن بلادنا تواصل جهودها في معالجة ملف المهاجرين غير النظاميـــين و التأكيد على ان تونس ليســـت أرض عبور ولا استيطان للمهاجرين غير النظاميين، وتتحمل مســـؤولياتها وفق مقاربات تحترم القوانـــين الوطنية والاتفاقيات الدولية.

و تصاعدت في الفترة الاخيرة دعوات من قبـــل العديد من النشـــطاء قصد الترحيـــل القـــسري للمهاجرين غير النظاميين الوافدين الى تونس من بلدان افريقيا جنوب الصحـــراء على الرغم من أن القانون الـــدولي يمنع الترحيل القسري الى المهاجريـــن نحو بلدانهم الاصلية التي تعيش توترات وصراعات و حروب.

وبحكم موقعهـــا الجغرافي القريب من أوروبا، تشكل بلادنا إحدى نقاط الانطـــلاق الرئيســـية للهجـــرة غير النظاميـــة نحو إيطاليـــا، حيث تبعد جزيرة لامبيدوزا الإيطالية أقل من 150 كيلومترا عن السواحل التونسية.

و وفقًـــا للإحصائيـــات المتوفرة، شـــهدت الســـنوات الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًـــا في محـــاولات الهجرة عبر الســـواحل التونسية، ســـواء من قبل تونسيين يسعون إلى تحسين أوضاعهم المعيشـــية، أو مهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الذين يتخذون تونس نقطة انطلاق إلى أوروبا.

لكـــن في الوقت ذاته، تؤكـــد الدولة التونسية أنها ترفض أن تكون محطة دائمـــة للمهاجرين غـــير النظاميين، خاصة بعـــد أن أصبحت وجهة لآلاف الوافدين الأفارقة الذين لم تعد رحلتهم تقتصر على العبور، بل تحولت إلى إقامة غير قانونية في عدة مدن تونسية، مما أثار تحديات اجتماعيـــة واقتصادية وأمنية.

موقف ثابت: لا لتوطين المهاجرين غير النظاميين

وقد أكدت الســـلطات التونســـية، وعلى رأســـها رئيس الجمهورية قيس ســـعيّد، أكثر من مـــرة أن تونس لن تقبل أن تتحول إلى موطن للمهاجرين غير النظاميـــين، وأنهـــا ترفض أي محاولات خارجيـــة لفرض توطينهم عـــلى أراضيها، و ذلـــك في تفاعل مع كل التصريحات و التلميحات بشـــأن إمكانية تحويل بعض الدول المغاربية إلى مناطـــق اســـتقبال وإقامة دائمة للمهاجرين غير النظاميين العالقين في طريقهم إلى أوروبا.

وفي هذا الســـياق، شددت الحكومة التونسية على أن سياساتها في التعامل مع ملف الهجرة تنطلـــق من حماية السيادة الوطنية، واحترام الاتفاقيات الدوليـــة، وضمان الأمـــن الاجتماعي والاقتصادي للمواطنـــين. كما أكدت أنها لا يمكـــن أن تتحمل وحدها أعباء التصدي لتدفقات المهاجرين دون دعم دولي جاد ومسؤول.

جهود جبارة في مكافحة الهجرة غير النظامية

وفي إطار مواجهة هـــذه الظاهرة، قامت الدولة التونسية بعدة إجراءات عـــلى أكثر من مســـتوى مـــن بينها تعزيز المراقبة الأمنية للســـواحل من خلال تكثيـــف الدوريـــات البحرية، وتعزيز الرقابة على السواحل والموانئ، بالإضافة إلى تفكيك شـــبكات تهريب البشر التي تستغل الأوضاع الاجتماعية الهشة للراغبين في الهجرة، وقد نجحت قوات الأمـــن في إحباط آلاف المحاولات وإيقاف مئـــات المهربين والمتورطين في تنظيم عمليات الهجرة غير النظامية.

كما ســـعت بلادنا بالتنســـيق مع الدول الأوروبيـــة، وخاصة إيطاليا، الى ضبـــط الحدود البحريـــة. كما وقّعت اتفاقيات تعاون تشـــمل توفير دعم لوجســـتي وتقني لتعزيز قدرات خفر الســـواحل، ومبـــادرات تنموية لخلق فرص عمل تقلل مـــن دوافع الهجرة ومنها مذكـــرة التفاهـــم بخصوص الشراكة الاستراتيجية مع اوروبا.

و اتخذت الســـلطات ايضا إجراءات لتنظيـــم وضعية الأجانـــب المقيمين بطريقة غير قانونية، مع فرض قيود على تشغيل المهاجرين غير النظاميين، وتشـــديد الرقابة على العقود الوهمية والإقامات غير القانونية.

وتواصل تونـــس تأكيـــد موقفها الحازم من ملف الهجرة غير النظامية، رافضة أن تكون محطة عبور أو وجهة دائمة للمهاجريـــن. ورغم التحديات، تبذل الســـلطات جهودًا كبيرة لضبط الحدود ومحاربة شـــبكات التهريب، في وقت تطالـــب فيه بدعم دولي يراعي مصالحها ولا يحاول فرض حلول على حساب سيادتها.

ورغـــم موقفها الرافـــض للهجرة غير النظاميـــة، إلا أن بلادنا لم تتخلّ عن مســـؤولياتها الإنســـانية، حيث تقدم المساعدة للمهاجرين الذين يتم إنقاذهم في البحر، وتوفر لهم الرعاية الصحيـــة الطارئة. ومـــع ذلك، تؤكد الســـلطات أن هذه المساعدات لا تعني قبول توطينهم بشـــكل دائم، بل تأتي في إطـــار التزاماتها الإنســـانية وفق القوانين الوطنية والدولية.

في هـــذا الإطـــار، دعـــت تونس إلى ضرورة إيجاد حلول شاملة للظاهرة، ترتكز على التنميـــة في الدول المصدرة للمهاجرين، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمعالجة أسباب الهجرة بدلًا من التركيز فقط على الجانب الأمني.

و يرى البعض أن الاتحاد الأوروبي يحاول تحميل تونس مســـؤولية منع المهاجريـــن من الوصـــول إلى أوروبا، دون تقديم الدعـــم الكافي لها لمواجهة التحديات الاقتصاديـــة والاجتماعية المرتبطة بالهجرة.

وفي هذا الســـياق، رفضت السلطات التونســـية أي محـــاولات لفـــرض اتفاقيات تجعلها بمثابة «دولة عازلة» تمنـــع وصول المهاجريـــن إلى أوروبا، دون أن تأخذ بعين الاعتبار التحديات الداخليـــة التي تواجههـــا البلاد، من بطالة وتراجع اقتصادي.

ويعد ملف الهجرة غـــير النظامية تحديا معقـــدا يســـتوجب المزيد من التعاون الـــدولي الحقيقي يأخذ بعين الاعتبار المصالح المتبادلة، حيث أكدت بلادنا موقفها الواضح: هي ليســـت أرض عبـــور أو اســـتيطان، لكنهـــا في الوقت ذاته ليســـت ضـــد الهجرة القانونية والمنظمة.

ويبقى الحل الأمثل لمعالجة هذا الملف هو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في دول المصـــدر، وتعزيـــز التعـــاون الإقليمـــي لإيجـــاد حلـــول واقعية لا تقتصر فقط على الجوانب الأمنية، بل تشمل أيضًا معالجة الأسباب العميقة التـــي تدفـــع الشـــباب إلى المخاطرة بحياتهم بحثًا عن مستقبل أفضل.

واقع المرأة الريفية في تونس:

هشاشة اقتصادية زادتها سوءا التحديات البيئية

ندى الغانمي

تلجأ الكثيرات من الفتيات والنساء، في مختلف جهـــات الجمهورية،للعمل في الأوســـاط الفلاحية، تأمينا لقوتهن وقوت عائلاتهن، نســـاء أجبرن للعمل لســـاعات طويلة في ظـــروف مناخية وصحية وعمليـــة صعبة هددت حياة بعضهن وقضت على أخريات، مقابل أجور زهيدة، وســـاعات عمل طويلة وفي بعض الأحيان معاملات لا إنسانية من المشغلين، تعمد بعضهم استغلالهم لمشاق ومخاطر كبيرة.

في هذا الإطار، كشفت دراسة جديدة للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعيـــة عـــن المصاعـــب التي تواجهها النساء في المناطق الريفية في تونس، خاصة في ظل التغيرات المناخية وتدهور الموارد الطبيعية.

وأبـــرزت الدراســـة التحديـــات الاقتصاديـــة التي تواجههـــن، مثل تراجـــع مداخيلهن بســـبب الجفاف وتدهـــور الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى الصعوبـــات التـــي يواجهنهـــا في الحصـــول على الخدمات الأساســـية كالميـــاه الصالحة للـــشرب والرعاية الصحية. وأفادت المنســـقة الوطنية لمشروع العدالة البيئية بالمنتدى، إيناس لبيض في تصريح لصحيفة «24/24»، أن التقرير ســـلط الضوء على مظاهر الهشاشـــة بعديد الجهات التونسية ومدى تأثيرها بيئيا ومناخيا في علاقة بالأوضاع الاجتماعيـــة والاقتصادية والثقافية بكل من عين دراهم والمناطق الريفية بولايتـــي المهدية وقفصة، بما عمق تدهور الوضعية البيئية وبالتالي عزز الهشاشـــة لدى النســـاء اللاتي يعتمدن على الماء والمـــوارد الطبيعية لكسب عيشهن.

كما كشف التقرير وضعية اللاعدالة بين الجنسين والتي من شانها تكريس الاوضاع الهشة، حيث يصعب وصول النساء الى مواقع القرار والحصول على التمويـــلات، بالإضافة الى ما يتهددهن من مخاطر ناتجة عن تدهور الوضع البيئي، خاصة ارتفاع درجات الحرارة والتلوث الهوائي، لافتة في هذا السياق الى ان اوضاع نســـاء غابة عين دراهم بين الهشاشة والصمود في ظل الازمة والتغيرات المناخية والحرائق المتواترة، حيث تعاني النساء من هذه الاضرار، سيما وأنهن يعملن في تقطير النباتات الطبيـــة والعطرية وتربية الماشـــية والنحل.

كما تحدثت لبيض عن واقع مربيات الأبقـــار بولاية المهديـــة في ظل ازمة المناخ ومـــا يواجهنه مـــن صعوبات جمة وانعدام الماء بريف «ســـقدود» التابع لولاية قفصـــة والذي يؤثر على جودة خدمات الرعاية الصحية للنساء والتحصيل العلمي والمشاركة في الحياة العامة.

أمـراض وغيرهـا من مشـاكل نتيجة الوضع البيئي

كما أوضحت ان نســـبة النســـاء اللائي يعانين من الامـــراض الجلدية والـ«حكـــة» قـــد بلغـــت 30 بالمائة، بالإضافـــة الى ان 30 بالمائـــة منهن يعانين مـــن الالتهابـــات والامراض التناســـلية، كما تعاني 40 بالمائة من نساء «ســـقدود» من التهاب المجاري البولية وأمـــراض الكلى، كما لا تتمتع المرأة بظروف ولادة امنة.

وقدمت المنســـقة الوطنية لمشروع العدالـــة البيئية في المنتـــدى التونسي للحقـــوق الاقتصاديـــة والاجتماعية إينـــاس الأبيـــض الدراســـة الأخيرة للمنتـــدى حول أشـــكال الهشاشـــة البيئية والمناخية والاقتصادية للنساء خاصة في المناطـــق الريفية في علاقة بضعف الموارد المائية وبتراجع التنوع البيولوجي والتساقطات والحرائق.

وأشـــارت محدثتنا في الخصوص إلى افتقار مدرســـة هذه المنطقة كذلك إلى مياه الشرب وهو مـــا أدى الى عزوف الفتيات عن الدراسة لعدم توفر المياه بالوحدات الصحية الغير مجهزة كما ينبغي حسب وصفها.

ودعا المنتـــدى التونـــسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعيـــة، إلى تعزيز السياســـات العامـــة والمبـــادرات المجتمعيـــة لدعم النســـاء خاصة في المناطق الريفية، وسن تشريعات تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجـــات الخاصة بالنساء ومواءمتها مع الاستراتيجيات وخطـــط العمل الموضوعـــة من اجل ضمان مقاربة عادلـــة وناجعة للحد من وضعية الهشاشة البيئية والمناخية للنساء في تونس.

وأوصى المنتـــدى في تقريـــره حول «الهشاشـــة البيئية والمناخية للنساء، دراســـة حـــالات من تونـــس» قدمه بتونس، بدعم قدرة النساء على مواجهة التحديات المناخية والبيئية عن طريق برامج تدريبية تشمل تطوير قدراتهن في اســـتخدام التكنولوجيات الحديثة وبرامج التكويـــن والدعم الاقتصادي، بالإضافة إلى توفير التغطية الاجتماعية والصحية للنساء العاملات في مختلف المجالات وخاصـــة في المجال الفلاحي، والعمل على تحســـين البنية التحتية لشـــبكة توزيع المياه مع الحرص على توفيره في جميع المؤسســـات الصحية والتربوية في الاوساط الريفية والمناطق المحرومة من الماء.

ومن أهم التوصيات التي تضمنتها دراسة المنتدى حول الهشاشة البيئية والمناخيـــة للنســـاء أكدت المنســـقة الوطنيـــة لمـــشروع العدالـــة البيئية إيناس الأبيض عـــلى ضرورة أن تدعم مبـــادرات المجتمع المدني النســـاء في المناطـــق الريفية مع ضرورة أن تأخذ التشريعـــات بعين الاعتبـــار وضعية هذه الفئـــة من النســـاء وأن تتكيف مع محيطها المعيشي من أجل ضمان مقاربة عادلة وناجعة.

ودعت جميع المتدخلين والفاعلين الى اتباع تمشّ مستدام ومنسجم في الشأن التربوي خاصـــة في الأرياف وضرورة دعم قـــدرة النســـاء عـــلى مواجهة التحديات المناخية والبيئية عن طريق برامج تدريبية تشمل تطوير قدراتهن في استعمال التكنولوجيا الحديثة على وجه الخصـــوص بالإضافة إلى برامج تكوين ودعم اقتصادي.

وجاء التقرير على ضرورة الحفاظ على مـــوارد رزق النســـاء في المناطق الريفيـــة وتوفير التغطيـــة الصحية والاجتماعية اللازمة خاصة للنســـاء العاملات في مختلف المجالات وأساسا الفلاحي ودعم الممارســـات الفلاحية المستدامة والمتأقلمة مع أزمة الجفاف ونقص الأمطـــار وتبني مقاربة النوع الاجتماعي في اســـتراتيجيات مكافحة التغير المناخـــي بالإضافة إلى ضرورة تحسين البنية التحتية وشبكة توزيع المياه في جميع الجهات.

نابل

وفاة 4 أشخاص في حريق بمستودع

أودى الحريـــق، الذي شـــبّ في أحد المســـتودعات بالطريق الحزامية على مستوى المسلخ البلدي بدار شعبان الفهري، بحياة 4 أشخاص ،تتراوح أعمارهم بين 16و38 سنة.

حيث أتت النيران على كامل شاحنة ثقيلة و4 براميل من سعة 1000 لترا من مادة البنزين و30 وعاء بلاســـتيكيا و كمية من الاوعية البلاستيكية بها مادة الزيت و 10 قوارير غاز منزلي.

بن عروس

تفكيك شبكة لترويج المخدرات

تمكنت وحـــدات الإدارة الفرعية لمكافحـــة الإجرام للحرس الوطنـــي ببن عروس من تفكيك شـــبكة مختصـــة في ترويج المخدرات بالملاسين وقد تم الكشف عن عناصر الشبكة و القبض على 3 أشـــخاص من العناصر الرئيسية وحجز 3 كغ من مخدر القنب الهندي و وسيلتين تستعملان في تنقلاتهم و مبالغ مالية متأتية من عائدات الترويـــج. وبمراجعة النيابة العمومية أذنت باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في شأنهم.

قفصة

إماطة اللثام عن سارق السيارات

تمكنت الوحـــدات الأمنية التابعة لـ فرقـــة الشرطة العدلية بقفصة و مركز الأمن الوطني بقفصة من الكشف والقبض عن مرتكب سلســـلة من سرقات السيارات باستعمال التحيل وذلك بعد إجراء جملة مـــن التحريات الميدانية والفنية المكثفة وحجز هواتف جوالة وهويات مختلفة لا تخصه يتولى اســـتغلالها في تنقلاته واستخراج شرائح النداء ومبلغ مالي متأتي من عمليات ابتزاز ضحاياه وبيعه للمسروق، حيث يعمد الى اســـتغلال أرقام نداء بهويات أشـــخاص آخرين دون علمهم في عمليات الاتصال بضحاياه وايهامهم برغبته في شراء سيارات معروضة للبيع ثم يتولى الفرار على متنها باستعمال خدع وحيل مختلفة والاختباء بصفاقس.

وبعـــد اقتياده الى مقر الوحدة الأمنية وعرضه على المتضررين تم التعرف عليه من الوهلـــة الأولى و بالتحري معه اعترف بكل ما نســـب إليه مضيفا أنه قام بإخفاء سيارة مسروقة بإحدى المستودعات بصفاقس.

وبمراجعـــة النيابة العمومية بقفصة أذنـــت بالاحتفاظ به من أجل «التحيل ومحاولة سرقة ســـيارة والسرقة من داخلها ومعالجة معطيات شـــخصية» وتســـليم الســـيارة لصاحبها ومواصلة الأبحاث.

سوسة .

حجز 62200 قرص مخدر لدى فتاة

إثر توفر معلومات لدى فرقة الشرطة العدلية بسوسة المدينة تفيد بتحوز فتاة على كمية هامة مـــن الأقراص المخدرة تنوي ترويجها بجهة خزامة سوسة.

تم إيلاء الموضـــوع الأهمية اللازمة وبعد جملة من التحريات الميدانية المكثفة و بالتنســـيق مع النيابـــة العمومية تم التنقل الى منزلهـــا والقبض عليها وحجـــز 62200 قرصا مخدرا نوع «ايريكا».

وباقتيادها الى مقر الوحدة الأمنيـــة والتحري معها اعترفت بأنهـــا تزودت بالأقـــراص المخدرة من أجنبـــي صديق لزوجها ومتواجد حاليا بالسجن.

وبمراجعـــة النيابة العمومية بسوســـة أذنت بالاحتفاظ بها من أجل «تكوين وفاق قصد المسك بنية الاستهلاك لمادة مخدرة واستهلاك تلك المادة في غير الأحوال المسموح بها قانونيا والمسك و الحيازة والملكيـــة والعرض والنقل والإخفاء لمادة مخدرة بنية الترويج فيها وغسيل الأموال المتأتية من الاتجار في المواد المخدرة» وإدراج مشاركها بالتفتيش والأبحاث متواصلة.

تونس

بطاقة إيداع بالسجن في حق نجل عون سجون معزول

أصدر أحد قضاة التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس بطاقة إيداع بالسجن في حق نجل عون سجون معزول، مدوّن ، من أجل شـــبهة الاعتداء بالعنف على أمني داخل مقر أحد المراكز الأمنية بالعاصمة ورشق المركز بالحجارة.

وكانت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس أعلنت عن فتح تتبع قضائي بخصوص واقعة تعرض لها أمني داخل مقر عمله بأحد المراكز الأمنية بالعاصمة الى الاعتداء بالعنف من قبل شاب وهو ابن عون سجون معزول مدوّن، وذلك صحبة والدته زوجة العون المعزول ورشق مقر مركز الأمن بالحجارة، ليتقرر أثرها إيقاف الوالدة وإيداعها السجن وادراج الإبن في التفتيش.

الصخيرة

56 ألف حبة دواء مخدر على متن شاحنة

تمكنت دورية تابعة لفرقـــة الحرس الديواني بالصخيرة من حجز كمية من الحبوب المخدرة مخفية على متن شاحنة يقودها مواطن تونسي قادم من إحدى مـــدن الجنوب التونسي في اتجاه تونس العاصمة. حيـــث تم إثر تفتيش الشـــاحنة العثور على 56400 حبة دواء مخدر نوع «pregabalin 300mg».

قفصة

حجز 500 غراما من الكوكايين

اثر عمل اســـتعلامي يفيد باعتزام مجموعة من الأشخاص تهريب كميـــة من المواد المخدرة ، تحولـــت دورية تابعة لفرقة الحرس الديواني بقفصة لإحدى المناطـــق الريفية بالجهة، إثر تفتيش بناية مهجورة تم العثور على وعاء بلاســـتيكي يحتوي على سبعة أكياس صغيرة الحجم بها مسحوق أبيض يشتبه في كونه من مادة الكوكايين المخدرة تـــزن إجمالا 495.77 غراما باعتبار اللف دون وجود أشخاص بالمكان.وقد تم تحرير محضر حجز في الغرض. وأذنت النيابة العمومية إثر استشارتها بإحالة الملف إلى المصالح الأمنية المختصة لمواصلة البحث والتحري.

تطاوين

650 غراما من الكوكايين في سيارة أجنبية

تمكنت دورية تابعة لفرقة الحـــرس الديواني بتطاوين من ضبط ســـيارة تحمل ترقيما أجنبيا، و بعد تفتيشها تم العثور على كيســـين يحتويان على كمية من مخـــدر الكوكايين تزنان إجمـــالا 650 غراما.وقد تم تحرير محضر في الغرض، كما أذنت النيابة العمومية إثر استشارتها بإحالة الملف إلى المصالح الأمنية المختصة لمواصلة الأبحاث.

جربة

وفاة شاب في حادث مرور

جد بجربة ميدون، على مستوى طريق اغير، حادث مرور أليم أدى إلى وفاة شاب وإصابة آخر.

وقد جد الحادث قبل لحظات من موعد الإفطار عندما حاول ســـائق دراجة نارية كبيرة الحجم تجاوز ســـيارة أجرة تاكسي لكنه فقد الســـيطرة على دراجته مما أدى إلى اصطدامه بعنف. ورغـــم تدخل فرق الحمايـــة المدنية إلا أن أحد الشـــابين فارق الحياة متأثرًا بإصابته، بينما تم نقل الشاب الآخر إلى المستشفى الجهوي لتلقي العلاج وقد باشرت السلطات الأمنية تحقيقاتها للكشف عن ملابسات الحادث.

مصالح الديوانة بمطار تونس قرطاج تحجز مبلغ 68 ألف أورو

تمكنت مصالـــح الديوانة بمطار تونـــس قرطاج من ضبط مســـافرة أجنبية عنـــد اســـتعدادها لمغادرة الـــتراب الوطني وبحوزتها مبلغ من العملة الأجنبية قدر ب 68 ألف أورو أي ما يعادل 231 ألف دينار تونسي، مخفي بإحكام داخل جســـمها و داخل أمتعتها الشخصية (داخل علب من الشامبو).

تم تحرير محضر حجز في الغرض، كما أذنت النيابة العمومية إثر استشـــارتها بإحالة الملف إلى ادارة الأبحـــاث الديوانية لمزيد البحث والتحري.

مسلسلات رمضان 2025 في تونس:

إبداع يلفت الأنظار أم جدل يسرق الأضواء؟

ككل عـــام، تشـــكّل المسلســـلات الرمضانية محور حديث التونســـيين خلال الشـــهر الكريم، حيث يتسابق صُنّـــاع الدراما لعـــرض إنتاجاتهم في موسم يُعدّ الأكثر مشاهدة وتأثيرًا.

وفي موسم 2025، شـــهدت الدراما التونسية تنوعًا في المواضيع المطروحة بين الاجتماعي، التاريخي، والكوميدي، إلا أن القاســـم المشـــترك بين معظم الأعمال كان إثارة الجدل، سواء بسبب المشاهد الجريئة أو المعالجات الدرامية التي تكررت دون تقديم رؤية جديدة. وبينما نجحت بعض المسلســـلات في شـــدّ انتباه الجمهور وإثارة النقاش، سقطت أخرى في فخ النمطية والضعف الفني، مما أعاد طرح الســـؤال حول مـــدى قـــدرة الدراما التونســـية على التطور وتقديم محتوى أصيل ومبتكر.

الدراما الاجتماعية: بين المعالجة العميقة والإثارة السطحية

هيمنت المسلسلات الاجتماعية على الموسم، حيث سعت إلى معالجة قضايا حساسة ومثيرة للجدل، لكن بدرجات متفاوتة من العمق والجودة.

مسلسل الفتنة: بين نجاح الطرح وصدمة المشاهد

يُعدّ مسلسل الفتنة من أكثر الأعمال التي أثارت نقاشًـــا واســـعًا، خاصة بســـبب تناوله لمواضيع شائكة مثل الميراث، الفســـاد، والعلاقات العائلية المعقـــدة. ومنذ حلقتـــه الأولى، أحدث المسلســـل صدمـــة لدى المشـــاهدين بمشـــهد انتحار أحد الشـــخصيات الرئيســـية، الأمر الذي دفع البعض إلى انتقاد صُنّاعه على اعتماده على الإثارة الصادمة بدل البناء الدرامي المدروس.

لكن رغم هذا الجدل، لا يمكن إنكار أن «الفتنة» نجح في تسليط الضوء على قضايا اجتماعية يعاني منها المجتمع التونسي، كالـــصراع على الإرث وتفكك العائلات، وهـــو ما جعلـــه من أكثر المسلسلات متابعة.

«الرافل»: دراما بطيئة أم تجربة مميزة؟

أما مسلســـل «الرافل»، فقد حاول تقديـــم سرد تاريخي اجتماعي، حيث اســـتعرض تحولات المجتمع التونسي عبر عدة عقود. ورغـــم جودة الإنتاج والاهتمام بالتفاصيل البصرية، إلا أن الإيقاع البطيء وعدم وضوح الحبكة في بعض الحلقات أثّرا على مســـتوى التشـــويق، مما جعل البعض يعتبره عملًا نخبوياً أكثر منه عملًا جماهيريًا.

هل أصبحـــت الجـــرأة ضرورة أم وسيلة للجدل؟

مع كل موسم رمضاني، تتزايد جرأة الطرح الدرامـــي في تونس، وهذا العام لم يكن اســـتثناءً. فإلى جانب مشاهد الانتحـــار المثـــيرة للجـــدل في الفتنة، شـــهدت بعض المسلســـلات الأخرى مشـــاهد جريئة تتناول مواضيع مثل العنف الأسري والخيانـــات الزوجية بأسلوب مباشر، مما أثار نقاشًا حول الحدود الفاصلة بين الجرأة الضرورية والإثارة المفتعلة.

في هذا السياق، يرى بعض النقاد أن الدراما التونسية تتجه أكثر فأكثر نحو اســـتغلال القضايا الحساسة لجذب المشـــاهدين، بدل تقديـــم معالجات عميقة لهذه المواضيع. في المقابل، يرى آخرون أن هذا التوجه يعكس تطورًا في الطرح الدرامي ومحاولة للخروج من القوالب التقليدية.

الكوميديا الرمضانية: ضحك مبتكر أم إعادة تدوير؟

لم تكن الكوميديا في رمضان 2025 بعيـــدة عن الجدل أيضًا، حيث شـــهد الموســـم عدة أعمـــال كوميدية، مثل «صاحبك راجل»، «هريسة لاند»، «فلة وياسمين»، و»جيران الغفلة».

«صاحبك راجل»: جرأة في الطرح أم تهريج؟

استطاعت سلسلة «صاحبك راجل» أن تجذب جمهورًا واســـعًا بأسلوبها الســـاخر وانتقادها الـــلاذع لبعض الظواهـــر الاجتماعية، لكن في المقابل، وُجهت لها انتقادات بســـبب أسلوبها الجريء الذي اعتبره البعض قريبًا من التهريج أكثر من الكوميديا الذكية.

«هريسة لاند»: فكرة جديدة لكن التنفيذ لم يكن في المستوى

أما «هريسة لاند»، فقد حاول تقديم كوميديا تجمع بـــين النقد الاجتماعي والفانتازيـــا، لكنه لـــم ينجح في خلق توازن بين الفكرة وتنفيذها، حيث بدت بعض المشـــاهد مبالغ فيها، ما أفقد العمل جزءً من مصداقيته الكوميدية.

«جيـران الغفلـة» و»فلـة وياسـمين»: الكوميديا التقليدية ما زالت صامدة

في المقابل، نجحت سلســـلة «جيران الغفلة» في تقديـــم كوميديا قريبة من الواقع التونـــسي، مما جعلها من أكثر الأعمال الكوميديـــة متابعة. وبنفس السياق، حاولت «فلة وياسمين» تقديم كوميديا اجتماعية خفيفة، لكنها لم تضف الكثير مقارنة بأعمال سابقة.

بشـــكل عام، يبـــدو أن الكوميديا التونســـية لا تزال تعتمـــد على أنماط متكـــررة من الشـــخصيات والنكات، وهو ما يعكس حاجة ملحة إلى تجديد أســـاليب الطرح الكوميدي، بعيدًا عن النمطية والاستسهال.

الإنتـاج والإخـراج: بيـن الجـودة والتسرع

على مســـتوى الإنتاج، شـــهد هذا الموســـم تفاوتًا واضحًا بين الأعمال. فمن ناحية، برزت بعض المسلســـلات بمســـتوى إنتاجي متميز، مثل «وادي البـــاي»، الـــذي اســـتعان بديكورات وأزياء تاريخية متقنة لإعادة تجسيد أجواء تونس في الثلاثينات. في المقابل، عانت بعض الأعمال من ضعف تقني واضح، سواء من حيث جودة الصورة، الإضاءة، أو حتى تصميم المشاهد، مما جعلها تبدو وكأنها صُوّرت على عجل.

الإخراج أيضًـــا كان نقطة خلاف، فبينما نجحت بعض الأعمال في تقديم زوايا تصوير مبتكـــرة وسرد بصري متماسك، اعتمدت أخرى على أساليب إخراجية تقليدية لم تضف جديدًا.

الجمهـور والنقـد: مـا الـذي يريـده المشاهد التونسي؟

تفاعل الجمهور التونسي مع دراما رمضـــان 2025 كان متباينًـــا، حيث وجدت بعض الأعمال قبولًا واســـعًا، بينما أثارت أخـــرى انتقادات لاذعة. الملاحظ أن المشـــاهد التونسي أصبح أكثر وعيًا وانتقائية في متابعته للأعمال الدراميـــة، فلم يعد ينجـــذب فقط إلى الإثارة، بـــل يبحث عن محتوى يجمع بين المتعة والجودة الفنية.

على مســـتوى النقد، اتجهت معظم التحليـــلات إلى انتقاد الاستســـهال في معالجة القضايا الاجتماعية، والتكرار في الأفكار الكوميديـــة، وهو ما يؤكد أن الدراما التونســـية بحاجة إلى ثورة حقيقية في الكتابة والطرح الإبداعي.

هـل الدراما التونسية بحاجة إلى إعادة نظر؟

موســـم رمضان 2025 كشف عن واقع متناقـــض للدراما التونســـية، حيث نجحت بعـــض الأعمال في إثارة النقاش وطرح مواضيع جريئة، لكنها في المقابل ســـقطت في فخ الاستعراض أكثر من المعالجة الدرامية المتماسكة. أماالكوميديـــا، فما زالـــت تبحث عن طريقها بـــين إعادة تدويـــر النكات القديمة ومحـــاولات التجديد التي لم تكن دائمًا موفقة.

يبقى الســـؤال: هل يمكـــن لصُنّاع الدراما التونسية تجاوز هذه الإخفاقات والبحث عن أساليب جديدة في الكتابة والإنتاج؟ أم أن الدراما ستظل تدور في فلك الجدل والإثارة دون تقديم محتوى حقيقي يُثري المشهد الفني؟

ريم حمزة

البرلمان يباشر أولى خطوات سن قانون تجريم الاستعمار

الأزمة تشتد بين فرنسا والجزائر

محمد بن محمود

بالتزامـــن مع اشـــتداد الازمة بين البلدين ، بدأت التحـــركات في البرلمان الجزائري لإعداد مشروع قانون تجريم الاســـتعمار الذي أعلن رئيس المجلس الشعبي الوطني إبراهيم بوغالي طرحه في الأيام الماضية، ردا على التحرشـــات الفرنســـية ومحاولات تزوير التاريخ. وأعلن بوغالي، عن تشكيل لجنة أوكلت لها مهمـــة صياغة مقـــترح قانون تجريم الاستعمار.

واتخـــذ المجلس الشـــعبي الوطني خطوات جدية ورسمية لإقرار قانون تجريم الاستعمار الفرنسي الذي بقي حبيس الأدراج لأكثـــر من عقدين من الزمن.

وأوضح بوغالي، خلال ترأســـه يوما برلمانيا، أن اللجنة تشـــمل ممثلين عن كل المجموعـــات البرلمانية تجاوبا مع إجماع كل التيارات السياســـية حول هـــذا الموضوع، وهـــذا تكريما لذاكرة أســـلافنا الميامين من جيـــل المقاومة إلى جيل الثـــورة التحريريـــة المجيدة الذين نـــذروا حياتهم فداء لهذا الوطن العزيز وشعبه الأبي.. وذكرت مصادر مســـؤولة أن بوغالي مكن اللجنة بكل الوسائل والتســـهيلات لأداء مهمتها، مشـــيرة إلى أن هذه التشـــكيلة تضم ممثلا عـــن كل الكتل البرلمانية، وتضم أيضا أعضاء مـــن الأسرة الثورية.كما أفـــادت المصادر بأن المبـــادرة جاءت لـــغلق باب التأويلات واللوم حول هذه المسألة، التي ظلت محل جدل وأسالت الكثير من الحبر.

تفاصيل جديدة

ووفق ما أفادت به مصادر إعلامية جزائرية، فإن هذه المبادرة التشريعية يشـــارك فيها عشرات النواب يمثلون تشكيلات سياسية مختلفة، يسعون إلى تشكيل لجنة برلمانية تتولى التنسيق مع المؤرخين والأسرة الثورية، خاصة الشـــهود على وحشـــية الاســـتعمار الفرنسي، مـــن أجل إعـــداد مشروع القانـــون بشـــكل متكامل.ويهدف المشروع إلى فضح الجرائم الاستعمارية أمام الـــرأي العام الوطني والدولي، بما في ذلك المجـــازر الجماعية والتفجيرات النووية التي لا تزال آثارها تنهك حياة الســـكان حتى اليوم. كما تسعى هذه المبـــادرة إلى المطالبة باعتذار رســـمي من فرنســـا وتعويضات عن الأضرار التي لحقت بالشـــعب الجزائري خلال الحقبة الاســـتعمارية، وســـط قبول متزايد داخل البرلمـــان الجزائري لدعم هذا المشروع.

ومن الواضـــح أن البرلمان الجزائري قـــد تلقى الضـــوء الأخـــضر لطرح مشروع قانون تجريم الاستعمار، بعد عقود من الأخـــذ والرد حول هذا الملف الشائك. ويأتي هذا القانون في حال تم تبنيه فعليا، في ســـياق الرد الجزائري على الحملات العدائيـــة التي تواجهها البلاد في الأشـــهر الأخيرة، خاصة من قبل تيار اليمين المتطرف الذي وصلت بعض وجوهه للحكم في فرنسا.وكان رئيـــس المجلس الشـــعبي الوطني في الجزائر إبراهيم بوغالي، نهاية جانفي الماضي، قد ذكـــر في تصريحات لافتة لقناة الشروق، أن الوقت حان للتخلي عن موقع الدفاع والمبـــادرة بالهجوم دفاعا عن الجزائـــر، من خلال طرح قانـــون تجريم الاســـتعمار، باســـم الشـــعب الجزائري حصرا لا باســـم حزب أو كتلة، وذلك في ســـياق حديثه عن الأزمة الدبلوماســـية الراهنة بين الجزائر وفرنســـا والتي أخذت أبعادا غير مسبوقة.

وأكد رئيس الغرفة الاولى للبرلمان، أنّ الطريق بـــات مفتوحاً لصياغة قانون لتجريم الاستعمار، بعد رفع السلطة السياسية تحفظاتها بشأن مقترحات سابقة لصياغة القانون، على حد قوله. وتحـــدث هنا، عن وجـــود توافق بين السياسة الخارجية التي يحدد معالمها رئيس الجمهورية وبين الدبلوماسية البرلمانية التي أكـــد أنها لا تخرج عن الإطار العام الذي يتبناه الرئيس، وهو ما تجمع عليـــه كل الأحزاب الممثلة في البرلمان، وفق تأكيده.

بعد ســـنوات من التردد من الواضح أن البرلمـــان الجزائري قد تلقى الضوء الأخضر لطرح مشروع قانون تجريم الاستعمار، بعد عقود من الأخذ والرد حول هذا الملف الشائك.

وعن مبررات طـــرح القانون، قال بوغالي لا شـــكّ أنّ الحمـــلات العدائية الفرنســـية المتواصلة التـــي تهدف إلى تشـــويه صـــورة وســـمعة الجزائر، تســـتوجب طرح هذا القانون، مبرزا ضرورة الكـــف من البقـــاء في وضع الدفاع، فقد حان وقت الهجوم. وشدّد الرجل الذي ينتمي للأغلبية الرئاسية، عـــلى أنه لن يكون هناك أي تســـامح مع أي جهـــة تحاول ضرب مصداقية الجزائـــر، قائلا هذا البلـــد أمانة من الشـــهداء، ونحن مكلفون بالحفاظ عليه وصونه".

واعتـــبر بوغـــالي أنّ الجزائر تمتلك كل الأدلـــة والأوراق اللازمـــة لإثبات جرائم فرنسا، مبرزا أنّ فرنسا لم تكن صادقة، وحان الوقت لوضع الأمور في نصابها، كما أشار إلى أنّ وضع جماجم

الشهداء في متحف الإنسان (بباريس) استفزاز للشعب.

وسبق للبرلمان الجزائري وفق ما ذكر بوغالي، أن طرح قانون تجريم الاستعمار سنة 2006، كرد على قانون تمجيد الاستعمار الذي أرادت فرنسا تبنيه سنة 2005 في ظل رئاسة جاك شيراك. لكن القانون الجزائري تم تعطيله بمبررات عدة، منها عدم الرغبة في الإضرار بالعلاقات مع فرنسا، وظل يستعمل من حين لآخر كورقة ضغط جزائرية كلما تأزمت العلاقات بين البلدين، لكن دون أي إرادة حقيقية في اعتماده.

وشهدت بدايات العهدة الأولى للرئيس عبد المجيد تبون، محاولات لإحياء المشروع لكن دون جدوى. ففي فيفري 2020، اقترح 50 نائبا في المجلس الشعبي الوطني، مبادرة قانون لتجريم الاستعمار، تنص على اعتراف فرنسا بجرائمها وأفعالها إبان احتلالها للجزائر من سنة 1930 إلى 1962 والاعتذار عنها حق مشروع للشعب الجزائري غير قابل للتنازل. وأشار مقترح القانون إلى أن أشد الجرائم خطورة، هي الإبادة الجماعية ، جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، مبرزا أن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم.

واعتبر مقترح القانون أن مسؤولية الدولة الفرنسية قائمة عن كل الجرائم التي ارتكبتها جيوشها في حق الشعب الجزائري إبان فترة الاحتلال، ونص على أن الشعب الجزائري تعرض إلى أبشع أنواع واخطر أنواع الجرائم خلال فترة الاحتلال، مازالت أثارها وتأثيراتها إلى يومنا هذا. واعتمد أصحاب المبادرة على اعترافات عن تلك الأفعال والممارسات وردت عن مجرمي حرب فرنسيين، كانوا يتباهون ويتفاخرون بجرائم إبادة قبائل بأكملها وحرق قرى ومداشر برمتها والقضاء على عائلات بأكملها بنسائها وأطفالها وشيوخها في جميع أنحاء البلاد.

لكن هذا المقترح الذي صاغه الإسلاميون لم ير النور. وذكر النائب ناصر حمدادوش، عن حركة مجتمع السلم، حينها على صفحته الرسمية أن ثمة من يقوم بعرقلة تمرير القانون، متسائلا عن الغاية من إجهاض المبادرة الأخيرة الخامسة في مساعي نواب البرلمان، على الرغم من استيفائها كل الشروط القانونية، وإيداعها لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني.

وتلا ذلك سنة 2021 بعد انتخاب البرلمان الجديد، تقدم أكثر 100 نائب في المجلس الشعبي الوطني، بمقترح قانون لتجريم الاستعمار. وقام النائب بلخير زكريا بإيداع المشروع مندوبا عن أصحاب المبادرة، تزامنا مع ذكرى أول نوفمبر وهو تاريخ انطلاق الثورة التحريرية ضد المستعمر الفرنسي سنة 1954، لكن هذا المشروع أيضا بقي حبيس الأدراج.

ولعلّ ما يجعل الوقت مناسبا اليوم لتبني القانون، وفق مراقبين، تكرار نفس مشهد سنة 2005 عندما حاول البرلمان الفرنسي اعتماد قانون تمجيد الاستعمار، ولو بظروف مختلفة. فاليمين المتطرف الذي أصبح قوة سياسية كبرى في فرنسا، يتحدث اليوم بنفس خطاب تمجيد الاستعمار وذكر "إنجازاته" المزعومة، مع الإنكار التام لكل الجرائم التي ارتكبها بحق الجزائريين.

وينظر الجزائريون في عمومهم باحتقار لتصريحات وجوه اليمين المتطرف التي تحاول اللعب على مغالطة تاريخية، فالاستعمار الفرنسي شيّد بنى تحتية لخدمة المعمرين وليس الجزائريين الذي كانوا يرزحون تحت الجهل والفقر المدقع. وكان الرئيس الجزائري قد صرح في أكثر من مناسبة بأن الجزائر قدمت 5 ملايين و630 ألف شهيد خلال كامل الفترة الاستعمارية التي دامت 132 سنة، مكررا مطالباته لفرنسا بالاعتراف بجرائمها في الجزائر كاملة لبناء علاقات طبيعية.

الأحزاب الجزائرية تدعم مبادرة

على صعيد متصل رحبت الأحزاب الجزائرية، بتحرك المجلس الشعبي الوطني من خلال تنصيب لجنة لصياغة مقترح قانون لتجريم الاستعمار الفرنسي في خطوة تعبر عن موقف شعبي ورسمي عام.. وأكدت الأحزاب الجزائرية أن مبادرة المجلس الشعبي الوطني التي أعلن عنها تجسد عمليا الإرادة الراسخة في تكريس السيادة الوطنية والدفاع عن الذاكرة التاريخية، التي لا مساومة فيها ولا تنازل عنها. في هذا الصدد، أكد حزب جبهة التحرير الوطني، انخراطه الفاعل ودعمه التام لهذه المبادرة التي تهدف إلى تجريم الاستعمار، باعتبار هذا القانون منطلقا حقيقيا لاسترجاع حقوق الشعب الأبي الذي قدم تضحيات جسيمة طيلة 132 سنة، لاسيما وأن التاريخ شاهد على بشاعة الجرائم المروعة التي ارتكبتها فرنسا.

وثمن حزب التجمع الوطني الديمقراطي مبادرة المجلس الشعبي الوطني من خلال تنصيب لجنة لصياغة مقترح قانون لتجريم الاستعمار، وقال بيان للحزب إن التحرك يأتي في سياق مهم جدا تتعرض فيه الجزائر لحملة عدوانية تقودها أطراف يمينية متطرفة ترفع خطابا كولونياليا قديما يؤكد حنين هذا التيار للاستعمار. وشدد حزب التجمع الوطني الديمقراطي على أن تحرك الغرفة السفلى للبرلمان في هذا الوقت أكثر من ضروري، تماشيا مع الإرادة القوية للدولة الجزائرية، تحت قيادة الرئيس عبد المجيد تبون الذي ما فتئ يؤكد في كل المناسبات بأن جرائم الإبادة التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر لن تسقط بالتقادم، وستظل الجزائر تطالب فرنسا بالاعتراف بتلك الجرائم وتعويض ضحايا التجارب النووية في الجزائر وتطهير مواقع تلك التجارب التي لاتزال آثارها مستمرة إلى اليوم. ودعا الحزب كل القوى السياسية الممثلة في البرلمان إلى دعم مقترح قانون تجريم الاستعمار، دعما لجهود الدولة للدفاع عن الذاكرة الجزائرية ودعما للديبلوماسية الجزائرية تحت قيادة الرئيس الجزائري ومواقفه المتقدمة والمشرفة تجاه فرنسا، خاصة منها ما يتعلق بحل ملف الذاكرة. من جهتها، رحبت حركة البناء الوطني بخطوة تكريس الدور المؤسساتي في الدفاع عن الذاكرة الوطنية الذي يعكسه اليوم تشكيل المجلس الشعبي الوطني للجنة خاصة لصياغة مشروع قانون تجريم الاستعمار، المجرم انسانيا وأخلاقيا.

واعتبرت هذه الخطوات انسجاما وتفعيلا للتوجه الإفريقي نحو إدانة الاستعمار والمطالبة بالاعتراف بالجريمة الاستعمارية وما يترتب عنها من استرجاع للحقوق والمظالم، كما هو مكرس في لائحة تجريم الاستعمار والتعويض عن المظالم التاريخية التي تعرضت لها شعوب القارة الإفريقية. وشددت الحركة في بيان، على أن المبادرة التشريعية التي تضم مختلف القوى الوطنية في البرلمان إنما هي جزء من اهتمامات الدولة والمجتمع في الدفاع عن الذاكرة الوطنية والمطالبة بالحقوق التاريخية للشعب الجزائري التي لا تسقط بالتقادم والدفاع أيضا عن السيادة الوطنية أمام الحملات المسعورة التي تتكرر من أوساط التطرف والقوى الاستعمارية الجديدة الساعية لتمجيد الاستعمار وتبرير جرائمه.

بعد طرد معظم قواتها من القارة السمراء

فرنسا تخرج من الباب الصغير

محمد بن محمود

سلّمت فرنسا منشأتين عسكريتين للسنغال كانت تسيطر عليهما خلال الايام القليلة الماضية لتبدأ بذلك العملية الرسمية لسحب وجودها العسكري من الدولة الواقعة في غرب أفريقيا، وسط تراجع نفوذها في المنطقة. وقالت السفارة الفرنسية في السنغال في بيان لها،: سلّم الجانب الفرنسي إلى الجانب السنغالي المرافق والمساكن في منطقتي ماريشال وسانت إكزوبيري ، مشيرةً إلى أنّ القاعدتين تقعان بالقرب من حديقة هان، وكانت جاهزة للعودة منذ صيف عام 2024. وفي الشهر الماضي، شكّلت فرنسا لجنة مشتركة مع السنغال لتنظيم الانسحاب. وأعلن الجيش الفرنسي مؤخراً أنه طرد 162 سنغالياً عملوا في قواعد عسكرية في العاصمة السنغالية داكار.

إمبراطورية استعمارية قمعية

واتخذت الحكومة السنغالية الجديدة موقفاً متشدداً مؤخّراً بشأن وجود القوات الفرنسية كجزء من ردّ فعل إقليمي أوسع ضدّ ما يراه الكثيرون إرث إمبراطورية استعمارية قمعية. ومن جانبها، قالت فرنسا إنها تخطّط لخفض وجودها بشكل حادّ في جميع قواعدها في أفريقيا باستثناء جيبوتي، بما في ذلك 350 جندياً فرنسياً في السنغال. وقالت إنها قد تقدّم بدلاً من ذلك تدريباً دفاعياً أو دعماً عسكرياً مستهدفاً، بناءً على الاحتياجات التي تعبّر عنها تلك البلدان. وفي 20 فيفري الماضي، أعادت فرنسا، القاعدة العسكرية الكبيرة التي كانت تشغلها منذ نحو نصف قرن قرب أبيدجان، إلى السلطات في ساحل العاج (كوت ديفوار)، في إطار عملية متفق عليها بين البلدين. وكان الرئيس السنغالي، باسيرو ديوماي فاي، أعلن مطلع العام الجاري، عزم بلاده إنهاء الوجود العسكري الأجنبي على أراضيها في عام 2025. وقال، في كلمة بمناسبة السنة الميلادية الجديدة، إنّ السنغال ستُنهي الوجود العسكري الأجنبي على أراضيها في عام 2025، بحسب ما ذكرت وكالة فرانس برس.

وواجهت فرنسا معارضة من بعض القادة الأفارقة بشأن ما وصفوه بنهج مهين وصارم تجاه القارة الأفريقية. وقد عانت من انتكاسات في غرب أفريقيا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تشاد والنيجر وبوركينا فاسو، حيث لم تعد القوات الفرنسية على الأرض.

نقطة تحول جوهرية

وفي نفس السياق يقول مراقبون ان العلاقات بين فرنسا والقارة الإفريقية وصلت إلى نقطة تحول جوهرية قد تبدو مفاجئة للبعض، لكنها في الواقع نتيجة حتمية لمسار طويل من الاستعمار والهيمنة والتدخلات المستمرة التي فرضتها القوى الاستعمارية السابقة على القارة. فخلال قرون من الاستعمار، كانت فرنسا تتعامل مع القارة الإفريقية باعتبارها مستودعًا للموارد الطبيعية التي تستغلها لصالحها، حيث كانت تسعى إلى ضمان نفوذها السياسي والاقتصادي في العديد من الدول الإفريقية. ورغم أن الاستعمار قد انتهى في معظم الدول الإفريقية، إلا أن فرنسا نجحت في الحفاظ على شبكة من النفوذ في هذه البلدان من خلال سياسات غير مباشرة، مثل دعم النخب السياسية المتواطئة وتقديم مساعدات اقتصادية مشروطة، فضلاً عن تواجدها العسكري في بعض المناطق. لكن اليوم، يبدو أن الأمور قد تغيرت بشكل جذري، وأصبح من الواضح أن العلاقة بين فرنسا وإفريقيا قد وصلت إلى نقطة اللاعودة. فقد بدأت الشعوب الإفريقية تدرك أن مصالحها لا تتماشى مع السياسات الفرنسية القديمة، وأصبح هناك نوع من النضج السياسي في القارة يطالب بالتحرر الكامل من الهيمنة الفرنسية التي لطالما كانت مصدرًا للتوترات والصراعات في المنطقة.

أي مستقبل للعلاقات

وقد أظهرت دراسات وتحليلات عميقة للمستقبل المحتمل للعلاقات الفرنسية الإفريقية أن هناك تحولًا جذريًا في المواقف الأفريقية، لاسيما في ظل التزايد الملحوظ للرفض الشعبي والرسمي للوجود الفرنسي في القارة. دراسة استطلاعية أجريت في ست دول إفريقية كشفت عن شبه إجماع على رفض السياسة الفرنسية في إفريقيا، سواء من قبل الحكومات أو من قبل عامة الشعب.و لم تعد المظاهرات العارمة في دول مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر مجرد ردود فعل عفوية، بل هي تعبير عن تحول عميق في الوعي السياسي للشعوب الإفريقية. هذه المظاهرات، التي وصلت إلى ذروتها في احتجاجات ضد التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل، تبرز حجم الرفض الشعبي للوجود الفرنسي الذي يُعتبر من قبل الكثيرين رمزًا للهيمنة الاستعمارية المستمرة. ففي وقت كانت فيه فرنسا تروج لمشروعات التعاون والتنمية، كان الواقع يشير إلى أن هذه المشاريع كانت تهدف إلى تحقيق مصالح فرنسا في المقام الأول على حساب مصالح الدول الإفريقية. هذا الرفض لم يقتصر على الشارع الإفريقي فقط، بل شمل أيضًا العديد من الحكومات التي بدأت تتخذ مواقف أكثر استقلالية من السياسة الفرنسية. ففي دول مثل مالي وبوركينا فاسو والنيجر، كان قرار سحب القوات الفرنسية بمثابة خطوة رمزية تؤكد على رغبة هذه الدول في استعادة سيادتها والتحرر من التدخلات العسكرية الأجنبية. ومع أن فرنسا كانت تسعى لتمديد وجودها العسكري بحجة مكافحة الإرهاب في المنطقة، فإن الشعوب الإفريقية أصبحت ترى أن هذا الوجود ليس إلا وسيلة لفرض السيطرة على المنطقة واستغلال ثرواتها.

تدهور الثقة

من جانب آخر، بدأت بعض النخب السياسية الإفريقية في الإدراك بأن استمرار التعاون مع فرنسا على نفس الأسس القديمة لم يعد مقبولًا من قبل شعوبهم. في هذا السياق، تجلى الإحساس العميق بالخذلان من بعض الحكومات الإفريقية التي ظلت متواطئة مع السياسات الفرنسية على مر العقود، مما ساهم في تدهور الثقة بين هذه الحكومات والشعوب. وقد أظهرت العديد من الدراسات الاستطلاعية أن هناك إحساسًا متزايدًا من قبل المواطنين الأفارقة بعدم الرضا عن النخب السياسية التي تتعامل مع فرنسا على حساب مصالح الشعوب. علاوة على ذلك، فإن المواقف الفرنسية التي حاولت تصوير مشاعر العداء ضدها في إفريقيا على أنها غير عقلانية أو غير مبررة كانت بمثابة محاولات لتقويض حقيقة مشاعر الغضب التي تعبر عنها شعوب القارة. ففرنسا، كما يراها الكثيرون في إفريقيا، تواصل تمسكها بسياسات تعكس منطق الهيمنة والاستعلاء، مما يعزز من الشعور بعدم المساواة والظلم. وفي الوقت الذي كانت فيه وسائل الإعلام الفرنسية تروج لفكرة التعاون المشترك، كانت الحقائق على الأرض تشير إلى أن هذا التعاون لم يكن سوى غطاء لاستمرار الاستغلال والسيطرة على مقدرات القارة. الواقع أن الشعوب الإفريقية قد تجاوزت مرحلة الخوف من مواجهة فرنسا، وأصبح لديها شعور متزايد بضرورة التحرر الكامل من قبضة الهيمنة الفرنسية. فقد بدأت تظهر في مختلف أنحاء القارة إرادة قوية للانعتاق من هذا النفوذ التاريخي، وهو ما يعكس رغبة متزايدة في بناء علاقات جديدة ومتوازنة مع القوى العالمية الأخرى. هذه الرغبة في الانفصال عن السياسة الفرنسية ليست مجرد رد فعل عاطفي، بل هي نتيجة لتجربة مريرة من التهميش والاستغلال على مدى عقود. اليوم، لا يمكن إنكار أن القطيعة مع السياسة الفرنسية باتت خيارًا لا مفر منه لبعض الدول الإفريقية. إن استمرار الوضع الراهن لم يعد ممكنًا، وقد حان الوقت للاعتراف بحقوق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها وبناء مستقبلها بعيدًا عن النفوذ الاستعماري. وإذا كانت فرنسا ترغب في تجنب العزلة الدبلوماسية في القارة الإفريقية، فإنها مطالبة بالاعتراف بهذه التغيرات، والعمل على إعادة صياغة علاقاتها مع الدول الإفريقية على أسس جديدة تحترم استقلال هذه الدول وتلبي احتياجاتها الحقيقية. في النهاية، قد يكون هذا التحول في العلاقات بين فرنسا وإفريقيا خطوة هامة نحو بناء علاقات أكثر توازنًا، قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. ولكن من الواضح أن هذا التغيير لن يتحقق إلا إذا تخلت فرنسا عن سياساتها القديمة التي تقوم على الاستغلال، وعملت على إعادة صياغة إستراتيجيتها في القارة الإفريقية بما يتماشى مع تطلعات الشعوب الإفريقية نحو الاستقلال والازدهار.

زيلينسكي بين نارين:

مواصلة الحرب أو خيانة الغرب

محمد بن محمود

منذ اندلاع الحـــرب في أوكرانيا، كان واضحًا أن الدعم الأمريكي والأوروبي ليـــس مطلقًا، بل محكـــوم بالمصالح الجيوسياســـية والاقتصاديـــة. لـــم يكـــن التعاطف الغربي مـــع أوكرانيا قائمًا على اعتبارات إنســـانية بحتة، بل على حسابات اســـتراتيجية تتعلق بإضعاف روسيا واستنزافها عسكريًا واقتصاديًـــا. إلا أن التطورات الأخيرة تشـــير إلى أن هذا الدعم بدأ يتآكل مع تغير أولويـــات القوى الغربية، خاصة مع اقـــتراب الانتخابـــات الأمريكية وتصاعد الأزمات الاقتصادية في أوروبا.

الاجتمـــاع الأخير بين زيلينســـكي والإدارة الأمريكيـــة كشـــف بوضوح أن واشـــنطن لم تعد ترى في استمرار الحرب مصلحـــة لها، حيـــث تحول اللقاء إلى صدام كلامي بدلاً من تقديم ضمانات جديـــدة بالمســـاعدات. بدا زيلينســـكي في موقف حرج، إذ حاول انتـــزاع التزامـــات أمريكية صريحة بمواصلة الدعم العسكري والمالي، لكن الرد الأمريكي جـــاء أكثر تحفظًا من أي وقت مضى. ومع اقتراب انتخابات 2024، يضـــع دونالد ترامـــب إنهاء الحرب ضمـــن أولوياته، وهو ما يثير قلق زيلينســـكي والقادة الأوروبيين، خاصـــة مـــع التلميحـــات إلى قطع المســـاعدات العسكرية بشكل كامل في حال عودته إلى البيت الأبيض.

أرقام ضخمة ولكن أين المساعدات الحقيقية؟

منذ بـــدء الحرب، أعلنـــت الولايات المتحدة عن تخصيـــص 175.5 مليار دولار لدعـــم أوكرانيـــا، لكـــن تحليل الأرقام يكشـــف عن فجوة كبيرة بين التصريحـــات والواقـــع. فقط 106 مليارات من هذه المبالغ تم تخصيصها لدعم مبـــاشر لكييـــف، بينما صُرف الباقـــي داخل الولايـــات المتحدة على تطوير الصناعات العسكرية الأمريكية وتعويض المخزون العسكري الذي تم إرساله إلى أوكرانيا.

الأمر الأكثـــر إثارة للجدل هو أن 36 مليار دولار فقط من هذه المســـاعدات كانت في شـــكل نقدي، مـــا يعني أن الحكومة الأوكرانية لـــم تحصل على سيولة كافية لدعم اقتصادها المتداعي، بل تـــم تحويل معظم المســـاعدات إلى معدات عســـكرية، بعضها كان قديمًا أو غير صالح للاستخدام طويل الأمد.

علاوة عـــلى ذلك، تواجـــه أوكرانيا مشـــكلات كبيرة في الذخـــيرة، حيث تعتمد على الإمدادات الغربية بشـــكل شـــبه كامل. ومع انخفـــاض قدرة الولايـــات المتحدة وحلـــف الناتو على إنتاج الذخائر بنفس الوتيرة السابقة، أصبح هناك عجز متزايد في الأســـلحة المتاحة للجيـــش الأوكراني. في الوقت ذاته، لا تزال روسيا قادرة على مواصلة عملياتها العســـكرية رغم العقوبات، مستفيدة من الدعم القادم من الصين وإيران وكوريا الشمالية.

زيلينسكي أمام خيارين أحلاهما مر

مع تضـــاؤل الدعـــم الغربي، يجد زيلينسكي نفسه أمام معضلة كبرى: إما مواصلة الحرب رغم تناقص الموارد العســـكرية والاقتصادية، أو القبول بوقف إطـــلاق النـــار والتفاوض مع روســـيا، وهو ما قد يُعتبر خيانة من قبل حلفائه الغربيين وشعبه.

حتى الآن، لا يزال زيلينسكي متشبثًا بفكرة القتال حتى النهاية، لكن الواقع الميداني يشير إلى أن أوكرانيا قد خسرت بالفعل 18% من أراضيها، بما في ذلك شـــبه جزيرة القرم والمناطق الشرقية التي ضمتها روسيا رسميًا. ومع عدم وجود خطة واضحة لاســـتعادة هذه الأراضي، يصبح استمرار الحرب خيارًا مكلفًا وغير مضمون النتائج.

الضغط الداخلي يتزايـــد أيضًا على زيلينسكي، حيث بدأت بعض الأصوات في أوكرانيا تتساءل عن جدوى استمرار القتال دون أفق سياسي واضح. تزايد عدد الضحايا، وانهيار البنية التحتية، وارتفاع معدلات الهجرة، كلها عوامل تجعل الشـــعب الأوكراني يتساءل عن المدى الذي يمكن أن تســـتمر فيه هذه الحرب دون تحقيق نتائج ملموسة.

هل تصبـــح أوكرانيا ضحية جديدة لصراع القوى العظمى؟

منـــذ اســـتقلالها عـــن الاتحـــاد الســـوفيتي، وجدت أوكرانيا نفسها عالقة بين روسيا والغرب، حيث لعبت دورًا في صراع أكبر بين القوى العظمى. تحريـــض الغرب على توســـيع الناتو شرقًا تجاهل تحذيرات روســـيا، مما أدى في النهاية إلى اندلاع الحرب.

الآن، وبعد أكثر من عامين على بداية النـــزاع، يبدو أن الغرب بـــدأ في تغيير حساباته، حيث أصبحت الأولوية الآن احتـــواء الصين بدلًا مـــن التركيز على استنزاف روســـيا. تصريحات القادة الأوروبيين الأخيرة تعكس وجود تململ متزايد من اســـتمرار تقديـــم الدعم لأوكرانيا، خاصة مـــع ارتفاع تكلفة الحرب وتأثيراتها الاقتصادية السلبية على أوروبا.

ألمانيا، التي كانـــت من أكبر داعمي كييف في البداية، بـــدأت تتخذ موقفًا أكثر تحفظًـــا فيما يتعلق بإرســـال أسلحة جديدة. فرنســـا أيضًا لم تعد تقدم نفس مســـتوى الدعم السياسي والعســـكري كما كانت تفعل في بداية الحرب. حتى بريطانيـــا، التي كانت من أشد المدافعين عن استمرار القتال، بدأت تواجه ضغوطًا داخلية بســـبب التحديات الاقتصادية، مما قد يدفعها إلى تقليل التزاماتها تجاه أوكرانيا.

أما الولايات المتحـــدة، فمع اقتراب موعد الانتخابـــات، يزداد الجدل حول اســـتمرار تمويل الحرب، خاصة بين الجمهوريـــين الذين يـــرون أن إنفاق المليارات على أوكرانيا يأتي على حساب أولويات أمريكية داخلية أكثر إلحاحًا. إذا عاد ترامب إلى السلطة، فمن المرجح أن نشـــهد تحولًا جذريًا في سياســـة واشنطن تجاه كييف، قد يصل إلى حد إجبار أوكرانيا على الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع موسكو.

مستقبل الحرب: إلى أين تتجه الأمور؟

مع اســـتمرار التصعيد العسكري وعدم وجود بوادر لحل سياسي قريب، تظل أوكرانيا في موقف صعب للغاية. الســـيناريوهات المحتملة لمســـتقبل الحـــرب متعددة، لكنهـــا تتراوح بين استمرار القتال بشـــكل استنزافي، أو فرض تسوية سياســـية قد لا تكون لصالح كييف.

السيناريو الأول هو استمرار الحرب كما هي، مع تناقـــص الدعم الغربي تدريجيًا. هذا الخيار سيجعل أوكرانيا تواجه صعوبـــات متزايدة في الحفاظ على خطوطها الدفاعيـــة، خاصة إذا ما تمكنت روســـيا من تحقيق تقدم عسكري جديد على الأرض.

الســـيناريو الثانـــي هـــو أن تجد أوكرانيا نفســـها مضطرة للتفاوض على تسوية سياســـية مع روسيا، قد تتضمن الاعتراف بســـيطرة موسكو على بعض المناطق مقابل وقف إطلاق النار. هذا الخيار قد يكون صعبًا على زيلينسكي سياســـيًا، لكنه قد يصبح أمرًا واقعًا إذا ما فقدت أوكرانيا القدرة على مواصلة الحرب.

السيناريو الثالث، وهو الأقل احتمالًا لكنه غير مســـتبعد، يتمثل في حدوث تصعيـــد دولي قد يؤدي إلى تدخل غربي مبـــاشر في الحرب، لكن هـــذا الخيار يحمل مخاطر كبرى قد تؤدي إلى صراع عالمي لا ترغب أي من القوى الكبرى في خوضه.

في النهاية، يبدو أن زيلينسكي يواجه لحظة الحقيقة، حيث لم يعد بإمكانه الاعتماد على الدعـــم الغربي كما كان في بدايـــة الحرب. الســـؤال المطروح الآن: هل سيختار الاستمرار في القتال حتى النهاية، أم ســـيضطر إلى اتخاذ القرار الصعب بإنهاء الحرب ولو على حساب ســـمعته السياســـية؟ الأيام القادمة ســـتحمل الإجابة، لكنها بلا شك ســـتكون لحظة فاصلة في تاريخ أوكرانيا والمنطقة بأسرها.

ضمن منافسات كأس تونس

الاتحاد الرياضي بحمام الزريبة في مواجهة الكبار

محمد الدريدي

في أجواء مليئة بالحماس والترقب، تتوجه أنظار عشاق كرة القدم في حمام الزريبة من ولاية زغوان نحو الملعب البلدي بالزريبة حمام الذي سيشهد المواجهة التاريخية المنتظرة بين الاتحاد الرياضي بحمام الزريبة والنادي الصفاقسي أحد عمالقة الكرة التونسية، و لا تعتبر هذه المباراة فقط مواجهة رياضية، بل هي قصة حلم يكبر في قلوب أبناء الزريبة وشعلة أمل لمدينة صغيرة تعتز بفريقها ومثابرته.

و يمثل الاتحاد الرياضي بحمام الزريبة، الفريق الوحيد الذي يرفع راية ولاية زغوان في مسابقة كأس تونس، و الذي أظهر روحا قتالية وعزيمة لا تُقهر خلال مشوار كأس تونس، متجاوزا العقبات والمنافسين الواحد تلو الآخر،و وصوله إلى هذه المرحلة المتقدمة يُعد إنجازًا غير مسبوق لفريق يناضل من أجل إبراز اسمه في سجل الفرق الكبرى لكرة القدم التونسية.

و سيكون يوم الأحد 6 أفريل 2025 يوما استثنائيًا في تاريخ حمام الزريبة، كل ابناء المدينة يعيشون على وقع حلم واحد وهو تحقيق المفاجأة ضد فريق يتمتع بتاريخ طويل من الإنجازات والبطولات مثل النادي الصفاقسي ، و ليس هناك أدنى شك في أن المهمة صعبة، فالنادي الصفاقسي يحمل بين صفوفه كوكبة من اللاعبين ذوي المهارات العالية والخبرة الكبيرة في مثل هذه المسابقات.

ومع ذلك، كرة القدم علمتنا أن المستحيل ليس موجودا، خاصة عندما يكون هناك إصرار وشغف يدفع اللاعبين إلى بذل قصارى جهودهم، فالاتحاد الرياضي بحمام الزريبة يدخل هذه المباراة ليس فقط كفريق منافس، بل كرمز للأمل والطموح لأبناء الزريبة وزغوان.

دعم الجماهير لصنع المفاجآة

لا يمكن الحديث عن هذه المواجهة دون ذكر الدور الهام الذي تلعبه الجماهير. أبناء الزريبة وزغوان على حد سواء عازمون على تقديم دعمهم غير المحدود لفريقهم. الجماهير هي اللاعب الثاني عشر الذي يضخ الحماس في نفوس اللاعبين ويجعلهم يقدمون أداءً يتجاوز إمكانياتهم. الأغاني والهتافات ستُسمع على مسافة كيلومترات، معلنة تضامن المدينة مع فريقها.

و بالرغم من فارق الخبرة والإمكانات بين الفريقين، فإن الاتحاد الرياضي بحمام الزريبة يملك عوامل قد تساهم في قلب الطاولة، الاستعداد الجيد، الالتزام بالتكتيكات الموضوعة من المدرب، والاستفادة القصوى من كل فرصة، قد تكون مفاتيح الفوز في هذه المباراة.

النادي الصفاقسي يدخل المباراة بتوقعات كبيرة، بينما الاتحاد الرياضي بحمام الزريبة يحمل معه أحلاما وتطلعات جماهيره. إذا استطاع الفريق اللعب بتركيز كبير واستغلال كل دقيقة على أرض الملعب، فقد تكون هذه المباراة فرصة تاريخية لتحقيق واحدة من أكبر المفاجآت في تاريخ كأس تونس.

بينما يتطلع الجمهور بشغف إلى صافرة البداية، يبقى الأمل هو العنصر الأساسي الذي يوحد الجميع. الأمل في أن يكتب حمام الزريبة تاريخًا جديدًا لكرة القدم المحلية، ويثبت أن الصغر لا يعني الضعف، وأن الحلم، مهما كان كبيرًا، يمكن تحقيقه بالإرادة والعمل الجماعي.

ترقبوا هذه المباراة الحاسمة التي قد تكون بداية قصة جديدة تُروى لسنوات قادمة و مهما كانت النتيجة، فإن الاتحاد الرياضي بحمام الزريبة يستحق كل التقدير على الروح التي أظهرها والمستوى الذي حققه في هذه البطولة.

النادي الصفاقسي :

الأزمة المالية تتفاقم .. اللاعبون يضربون و اللجنة الفنية تهدد بالانسحاب

متابعة : محمد هارون

أسفرت قرعة الدور السادس عشر لمسابقة كأس تونس لكرة القدم للموسم الرياضي الحالي 2025-2024 عن مواجهة النادي الصفاقسي خارج قواعده لفريق إتحاد حمام الزريبة الذي ينشط ضمن الرابطة الوطنية للهواة المستوى الثاني. وسيكون أبناء المدرب لسعد الدريدي أمام فرصة للمرور الدور الثمن النهائي دون عناء.

اللاعبون يضربون

ألغى الإطار الفني للنادي الصفاقسي المباراة الودية التي تمت برمجتها مع فريق كوكب عقارب الذي ينشط بالرابطة المحترفة الثانية قبل العيد، وذلك على خلفية إضراب اللاعبين عن التمارين. حيث دخل لاعبو السي آس آس في إضراب مفتوح عن التمارين احتجاجا على عدم تمكينهم من مستحقاتهم المالية. وعجزت هيئة النادي الصفاقسي عن تسديد أجور اللاعبين لأربعة أشهر متتالية منذ شهر ديسمبر 2024 الفارط، إلى جانب منح الإنتاج خلال الموسم الكروي الحالي 2025-2024. وأصبحت الوضعية المادية صعبة على الهيئة التسييرية، مما أثر سلبيا على أداء أعضاء اللجنة الفنية التي قد تقرر الإنسحاب في أي وقت نظرا لغياب الدعم المادي لتنفيذ مشروعها مع الفريق. وستكون العائلة الموسعة لفريق عاصمة الجنوب مضطرة للدخول في سباق مع الوقت لتوفير ما لا يقل عن 3 مليارات قبل موفى شهر جوان 2024، اللجنة العليا للدعم بالنادي الصفاقسي ملزمة بجمع هذا المبلغ الضخم في غضون ثلاثة أشهر لخلاص أجور اللاعبين والمدربين وتجنّب شكاوي وقضايا جديدة في المحاكم الرياضية المحلية والدولية. كما يحتاج الفريق إلى ما لا يقل عن مليار و500 ألف دينار لرفع عقوبة المنع من الانتداب قبل الميركاتو الصيفي القادم. ويذكر أن الشارع الرياضي بعاصمة الجنوب قد تفاجأ بتصريحات نائب رئيس الهيئة التسييرية ثامر الفندي مؤخرا، والذي قال فيها أن الهيئة اختارت عدم خلاص أقساط المدرب السابق للنادي الصفاقسي البرتغالي الكسندر سانوطوس واللاعبين الذين قبلوا بفسخ عقودهم بصفة ودية مع الفريق، مقابل تمكين اللاعبين والإطار الفني الحالي من مستحقاتهم المالية. وتفاجأ الأحباء هذا الأسبوع بإضراب اللاعبين عن التمارين مما يكشف عجز الهيئة التسييرية عن ماديا على جميع المستويات، حيث فشلت في حسم ملف المغادرين من لاعبين ومدربين، كما فشلت في تسديد مستحقات اللاعبين المباشرين بالفريق حاليا. يبدو أن الأشهر الأخيرة من الموسم الرياضي الحالي، ستكون صعبة للغاية على النادي الصفاقسي، مما يؤدّي إلى تفاقم المشاكل الداخلية ويبعثر أوراق الهيئة التسييرية، ويدفع برجالات النادي إلى العزوف عن الترشح لرئاسة الجمعية للفترة النيابية القادمة. وهو ما سيزيد من فترة التسيير المؤقت بالفريق، والعودة بالسي آس آس إلى نقطة الصفر، إلى الوضعية التي الصعبة التي عرفها النادي خلال شهر جانفي 2022 إثر إنسحاب الرئيس الراحل المنصف خماخم من رئاسة الهيئة المديرة. فريق قلعة الأجداد دخل في دوّامة من المشاكل المادية صعبة، مما يطرح جملة من التساؤلات عن قدرته في المراهنة على الألقاب محليا وقاريا، إذ من غير المنطقي أن نتحدث اليوم عن إضراب اللاعبين للمطالبة بمستحقاتهم المالية التي غابت عنهم منذ أربعة أشهر. كما أنّ تتالي عقوبة المنع من الانتداب و إضراب اللاعبين عن التمارين، كلّها مسائل لا تليق بفريق ينشط ضمن بطولة الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم. الغموض يتواصل بالنادي الصفاقسي دون وجود بوادر إنفراج في الأفق، وهو ما يزيد من حيرة الشارع الرياضي بعاصمة الجنوب خلال المواسم الرياضية الأخيرة.

انسحاب أعضاء اللجنة الفنية في الأفق

تواصل اللجنة الفنية القيام عملها من أجل تقييم الرصيد البشري للأكابر وأداء مختلف العناصر فنيا وكرويا، إضافة إلى مراقبة عمل المدربين في جميع الأصناف. ورغم محاولة البعض تقديم جملة من الإقتراحات بشأن حاجة النادي الصفاقسي من لاعبين خلال الموسم الكروي المقبل 2025-2026، إلا أنّ كلّ تلك الأسماء المقترحة تندرج ضمن حملة فايسبوكية من قبل الأطراف التي تعمل للترويج لأسماء بعض اللاعبين من أجل الحصول على مكانة في سوق اللاعبين خلال الميركاتو الصيفي المقبل. و كشفت بعض التسريبات مؤخرا، أنّ اللجنة الفنية للسي آس آس، التي تضم كل من عبد الكريم النفطي وطارق سالم ومحمود المصمودي، قد تفطّنت إلى صعوبة مواصلة مهامها حتى نهاية الموسم الكروي الحالي 2025-2024 لأسباب مادية بالأساس. فالرصيد البشري لأكابر فرع كرة القدم بالنادي الصفاقسي يحتاج إلى فسخ عقود عددا هاما من اللاعبين، وتسريح بعضهم والقيام بجملة من الانتدابات في مستوى الطموحات. حاجة الرصيد البشري لأكثر من خمسة لاعبين في مستوى عال حتى يكون فريق قلعة الأجداد قادرا على المراهنة على الألقاب المحلية والقارية خلال الموسم الرياضي القادم. وأضافت بعض المصادر المقربة من أعضاء اللجنة الفنية، أنّ خزينة الجمعية تحتاج إلى حوالي 3 مليارات للقيام بجملة من الانتدابات القيمة. وهو مبلغ ضخم لا يمكن توفيره خلال الأشهر المقبلة، حيث يحتاج الفريق إلى ما لا يقل عن 4 مليارات لتسديد جملة الديون المستعجلة لفرع عقوبة المنع من الانتدابات وتجنّب تسليط عقوبة المنع من جديد على الفريق. ومن هذا المنطلق، سيكون عمل اللجنة الفنية للنادي الصفاقسي دون جدوى، لأنّ كل الأهداف التي سيتم رسمها والبرمجة التي سيتم اتخاذها، ستسقط في الماء في غياب الإمكانيات المالية اللازمة

لإنجازها. ومن المنتظر أن تشهد اللجنة الفنية اختلافات كبيرة بين أعضائها، كما ستجد نفسها في قطيعة مع الهيئة التسييرية العاجزة بدورها علن الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأطراف المشرفة على الانتدابات خلال الميركاتو الصيفي. الوضعية المادية الصعبة للنادي الصفاقسي تقلق مضاجع العائلة الموسعة للفريق، وستكون وراء فشل عمل اللجنة الفنية إذا لم تتم الإحاطة بالمجموعة من طرف العائلة الموسعة للسي آس آس. الشارع الرياضي بعاصمة الجنوب، ينتظر موقفا رسميا من اللجنة العليا للدعم للكشف عن الوضعية المالية للجمعية، والإمكانيات المادية المزمع توفيرها ووضعها على ذمة اللجنة الفنية لتنفيذ برنامج عملها. هذه الحقائق حول وضعية الفريق المادية، مثلت صدمة للأطراف المدركة لما يجري بكواليس النادي الصفاقسي. وهو ما يؤكد الأخبار المتداولة حول إمكانية تصدع وحدة أعضاء اللجنة الفنية والهيئة التسييرية للسي آس آس قبل نهاية الموسم الرياضي الحالي 2024-2025.

«كريستو» لن يعود للأهلي المصري

كشفت وسائل إعلام مصرية، أنّ عودة الدولي التونسي محمد الضاوي «كريستو» إلى الأهلي المصري خلال الصيف القادم باتت مستبعدة جدا، فيما أكّدت مصادر أخرى أنّه لن يعود إلى الفريق. وأشارت المصادر ذاتها إلى أنّ مدرب فريق الأهلي المصري «مارسيل كولر» قد أبلغ إدارة فريقه، أنه لن يعتمد على خدمات المهاجم محمد الضاوي مستقبلاً، ومنحها الضوء الأخضر للقيام بمختلف الإجراءات القانونية لإنهاء العلاقة التعاقدية معه بعد أن وضعه خارج قائمة الرصيد البشري لفريق الأهلي. ويذكر أن «كريستو»، المرتبط بعقد مع الأهلي حتى جوان 2027، كان قد انضم في جويلية الماضي 2024 إلى النادي الصفاقسي في شكل إعارة لمدة سنة واحد إلى موفى شهر جوان 2025 في مع أفضلية الشراء، وكانت الهيئة المديرة للسي آس آس لم تحسم بعد قرارها في خصوص شراء عقد اللاعب أو الاكتفاء بالإعارة وفق المدة التي تم تحديدها سابقا. ولم يظهر المهاجم محمد الضاوي بمستوى عال خلال مشاركته مع فريق عاصمة الجنوب خلال الموسم الرياضي الحالي 2025-2024 بوجه جيّد، وكان أداؤه متذبذبا سواء في مسابقة كأس الكنفدرالية الإفريقية لكرة القدم أو في سباق بطولة الرابطة المحترفة الأولى، ممّا جعل مختلف الأطراف داخل الجمعية تتّخذ قرارا بعدم شراء عقده نهائيا من الأهلي المصري نهاية الموسم الرياضي الحالي والذي يستوجب دفع ما لا يقل عن 3 مليارات من خزينة السي آس آس. قرار تخلي فريق الأهلي المصري عن خدمات «كريستو» سيفتح المجال أمام اللجنة الفنية للنادي الصفاقسي بمناقشة مصيره مع الفريق، سواء بإنتدابه في صفقة إنتقال حر أو بإنهاء العلاقة التعاقدية معه في صورة مطالبة فريق الأهلي المصري بمبلغ مالي ضخم مقابل التخلي عن خدمات، وفسح المجال أمامه للإنتقال لحظيرة السي آس آس. وتكون هيئة السي آس آس قد تجنّبت التورّط في صفقة انتدابه بمبلغ ضخم بداية الموسم الرياضي الحالي في الصيف الفارط 2024. ليتم إسدال الستار عن ملف شغل الشارع الرياضي بعاصمة الجنوب خلال الموسم الحالي.

لجنة الدعم تدعو لاجتماع

قرّرت اللجنة العليا للدعم للنادي الصفاقسي برئاسة محمد علولو الدعوة لعقد إجتماع بين مكونات العائلة الموسعة للسي آس آس أيام عيد الفطر لتدارس وضعية الفريق الحالية على جميع المستويات وإعداد برنامج عمل لما تبقى للفترة القادمة من الموسم الرياضي الحالي 2025-2024. وسيضم الإجتماع أعضاء الهيئة التسييرية برئاسة مهدي الفريخة وأعضاء هيكل السوسيوس وبعض الرؤساء السابقين لفريق قلعة الأجداد وعدد من الشخصيات الرياضية بعاصمة الجوب ورجالات النادي والأطراف الداعمة لخزينة النادي. ويأتي هذا الإجتماع في إطار الإستجابة لنداء مهدي الفريخة رئيس الهيئة التسييرية للسي آس آس الذي عبّر عن الوضعية المالية الحرجة للفريق حيث تجاوزت جملة الديون المتخلدة بذمة السي آس آس 14 مليار كما أن الفريق مطالب بتوفير ما لا يقل عن 4 مليارات لتسديد نفقات إستعجالية بالجمعية، أهمها صرف أجور اللاعبين والمدربين لمختلف الأصناف والمزودين وغلق بعض الملفات والشكاوي مع لاعبين سابقين. الإجتماع سيكون بمركب النادي بصفاقس أو بأحد النزل بالعاصمة نظرا لتواجد أبرز رجالات النادي الداعمين للفريق ماليا بالعاصمة على غرار المنصف السلامي وصلاح الزحاف ... وستعمل مختلف الأطراف على القيام بحملة تبرعات لإنعاش خزينة الجمعية بعد أن دقت نواقيس الخطر وأصبح الوضع الداخلي بالفريق ينذر بالخطر.